الإعلام والإصلاح الإنتخابي

الأربعاء 27 كانون الثاني 2016

ملحق يصدر عن "مؤسسة مهارات" مع كل من "النهار" و"السفير" و"الأخبار"

الإعلام والانتخابات في ميزان "مهارات": تعزيز الحياد والتوازن

شكّل "مشروع التعبئة والمناصرة المدنية من أجل الاصلاح الانتخابي" الذي عملت في اطاره "مؤسسة مهارات" بدعم من الاتحاد الاوروبي، فرصة لاعادة طرح موضوع الاعلام والاعلان الانتخابيين ومراجعة تجربة الانتخابات النيابية في الـ 2009 التي طبق فيها للمرة الأولى قانون تضمن مادة مخصصة لهذا الموضوع، وشكل ايضا فرصة لدراسة موقع الانتخابات في التغطية الاعلامية العام 2015، السنة التي كان متوقعا ان يتم فيها اتمام مناقشة واقرار قانون جديد للانتخابات. كما سعى المشروع الى رفع الوعي على اهمية البناء على تجربة تطبيق المواد الجديدة المتعلقة بالاعلان والاعلام الانتخابيين والدور الايجابي لتشكيل هيئة الاشراف على الانتخابات النيابية التي اوكلت اليها مهام مراقبة تطبيق هذه المواد من دون اعطائها صلاحيات تنفيذية مباشرة. فما كانت ابرز محطات المشروع؟

ان "مهارات" معنية بالنقاش العام حول الاصلاحات الانتخابية كمدخل اساسي للعدالة التمثيلية، والاعلام هنا دوره اساسي في رفع الوعي ومد المواطن بالمعلومات التي تمكنه من تكوين رأيه الخاص في شأن هذه الاصلاحات.

شاركت "مهارات" منذ العام 2005 في مشروع مع "الجمعية اللبنانية لمراقبة ديموقراطية الانتخابات" يهدف الى رفع قدرات الاعلاميين على تغطية الانتخابات النيابية. منذ 2005 انضمت "مهارات" الى "التحالف الوطني لمراقبة الانتخابات" وبعده الى "الحملة المدنية للاصلاح الانتخابي". كما راقبت الاعلام الانتخابي في العام 2009 وأصدرت دراسة بيّنت أن التغطية كانت في كثير من الأحيان مخالفة للقانون من حيث احترام مبدأ الحياد والمساواة والتوازن والتزام فترة الصمت الانتخابي وانتاج مواد تثقيفية كما هو منصوص عنه في القانون.

تستكمل "مهارات" عملها اليوم عبر مشاركتها في تنفيذ مشروع "التعبئة والمناصرة المدنية من اجل الاصلاح الانتخابي" الممول من الاتحاد الاوروبي ضمن تحالف جمعيات لدعم الاصلاح الانتخابي* في لبنان ساعية عبر مختلف نشاطات المشروع الى ادخال مزيد من الاصلاحات على النص القانوني المتعلق بالاعلام والاعلان الانتخابيين بما يضمن مبدأ الحياد والتوازن في التغطية الاعلامية اضافة الى تحسيس الاعلام على اهمية دوره كشريك في الاصلاح الانتخابي عبر دعوته الى إفراد مزيد من المساحة لتغطية وشرح الاصلاحات الانتخابية واهمية اقرار نظام انتخابي عادل يؤمن المساواة في التمثيل لجميع المواطنين ويزيد حظوظ المستقلين والنساء في الوصول الى مجلس النواب.

لقاءات اعلاميي المناطق

لهذه الغاية، نظمت "مهارات" سلسلة لقاءات في كل المحافظات اللبنانية، شاركت فيها مجموعة من الصحافيين المحليين والناشطين في المجتمع المدني تخللها عرض للاصلاحات الواجب تضمينها في النص القانوني المتعلق بالاعلام والاعلان الانتخابيين، وذلك بهدف المحافظة على الحياد والتوازن في التغطيات الاعلامية اضافة الى تسليط الضوء على اهمية دور الاعلام كشريك في الاصلاح الانتخابي وضرورة اعطاء مزيد من المساحة لشرح الاصلاحات الانتخابية بغية اقرار نظام انتخابي عادل.

لقاءات الطلاب والقيادات الشبابية

حرصت "مهارات" على اشراك طلاب الاعلام والعلوم السياسية في حملة مناصرة الاصلاحات الانتخابية، ونظمت بهذا الصدد مجموعة لقاءات مع قيادات طالبية شبابية من مختلف الجامعات اللبنانية لمناقشة وشرح الاصلاحات الانتخابية ومعرفة مواقفهم منها عبر جمع قاعدة بيانات حيال نظرتهم للاصلاح، وحثهم على الانضمام الى حملة الاصلاح الانتخابي ودعمها، اضافة الى اشراكهم في المساهمة في تنظيم لقاءات في الجامعات بهدف شرح الاصلاحات ولاسيما منها المتعلقة بالاعلام والاعلان الانتخابيين. وعقدت اللقاءات في جامعات اللبنانية وسيدة اللويزة وبيروت العربية.

دراسة مقارنة في الاعلام والاعلان الانتخابيين

بهدف رفد النقاش العام وتقديم مقترحات لتطوير الاعلام والاعلان الانتخابي ولاسيما بعد تجربة تطبيقهما للمرة الأولى في انتخابات 2009، عملت "مهارات"، من ضمن نشاطات المشروع، على اعداد دراسة مقارنة في عدد من الدول التي نجحت

كلمة "مهارات"

تراكم الخبرات لا بد أن يثمر

يأتي عملنا في مؤسسة "مهارات" على موضوع "الاعلام والاصلاح الانتخابي" وسط شلل تام في مؤسسات الدولة، وفشل في احترام المهل الدستورية لجهة انتخاب رئيس للجمهورية أو انتخاب مجلس النواب، نتمنى ألا ينسحب على انتخابات المجالس البلدية المتوقعة هذه السنة. هذه المصادرة لحق أساسي من حقوق المواطنين في تجديد الحياة السياسية عبر الانتخابات، لا يعترضه فقط عدم احترام المهل الدستورية انما ايضاً عدم اقرار اصلاحات اساسية في قانون الانتخاب يطالب بها المجتمع المدني والقوى السياسية الفاعلة وان اختلفت المقاربة الاصلاحية بين الفرقاء المعنيين في الاصلاح والمطالبين به. وان اتسمت الحياة السياسية اللبنانية في الاعوام الاخيرة بالفشل بالخط العريض على مختلف المستويات، حافظ المجتمع المدني على ديناميته في المطالبة بالاصلاحات، ومعارضته اي انتهاك للدستور والقانون، فنزل الى الشارع، واستخدم الآليات القانونية والدستورية المتاحة للاعتراض، وتابع بناء حركة اصلاحية. هذه الحركة الاصلاحية بمختلف جمعياتها وتشكيلاتها والمشاريع التي عملت عليها استطاعت ان تراكم خبرة غنية يجب التوقف عندها. اذ ان تراكم هذه الخبرة يجب الاستثمار فيه في بلد يبدو فيه الاستثمار في تراكم الخبرات موضع شك، لاسيما على مستوى التوصيات والبدائل التي يطرحها المجتمع المدني. اذ ليس واضحاً ما اذا كان المسؤولون عن السياسات العامة في لبنان يبنون على هذه التوصيات والبدائل. الى الآن ليس هناك بوادر اصلاح حقيقية في كل المجالات، غير ان هذا التراكم والعمل المدني لا بد ان يثمرا يوماً. اذ ان مراكمة العمل وتحصينه يحتاجان ايضاً الى اعلام داعم لقضايا الاصلاح الانتخابي، ونخبة من الاعلاميين القادرين على توسيع رقعة النشر والتأثير وشرح الاصلاحات. هذه الاصلاحات التي يجب الدفع باتجاهها ليست فقط في الشق السياسي منها، المتعلق بالنظام الانتخابي النسبي أو الاكثري او بحجم الدوائر الخ، انما ايضاً الاصلاح المتعلق بالشق التقني لناحية مكننة العملية الانتخابية والقوائم الانتخابية واعتماد البطاقات المطبوعة سلفاً الخ... في عملنا في مؤسسة "مهارات" نعول على تجربة تطبيق "الاعلام والاعلان الانتخابيين" في انتخابات الـ2009، لتطويرها والبناء عليها للمطالبة بتأمين توازن عادل في التغطية الاعلامية واعطاء فرص اكثر للنساء فيها. ونحن نعوّل على الاعلاميين ان ينخرطوا معنا اكثر، بعيداً عن المواسم الانتخابية، ليقدموا المعلومة والتحليل والشرح الذي يمكّن المواطن من فهم الاصلاحات واهميتها. ويأتي هذا الملحق عن الاعلام والاصلاح الانتخابي ليوفر قراءة في تجربة الاعلام والاصلاح الانتخابيين، ومشاركة المعنيين والاعلاميين تجاربهم ورؤيتهم لدور الاعلام.

رلى مخايل
(المديرة التنفيذية لمؤسسة "مهارات")

يصدر هذا الملحق بدعم من الإتحاد الأوروبي ضمن مشروع "التعبئة والمناصرة المدنية من أجل الاصلاح الانتخابي" مع كل من جريدة "النهار" و"السفير" و"الأخبار". المحتويات من مسؤولية "مؤسسة مهارات"، ولا تعكس بأي حال آراء الإتحاد الأوروبي.

في تطبيق هذه المواد مثل فرنسا، ايطاليا، المانيا، اليونان، فنزويللا، المكسيك، انكلترا وكندا الى دول اخرى. هدفت الدراسة الى استخلاص مبادئ وتجارب يمكن تطبيقها على الواقع اللبناني.

دراسة تغطية الاعلام لقضايا الانتخابات في العام 2015

عملت "مهارات" على رصد وتحليل التغطية الاعلامية لقضايا الانتخابات بين شهري كانون الثاني وتشرين الاول من العام 2015، بالنظر الى اهمية موضوع الاصلاح الانتخابي وما يترتب عليه من انعكاسات على الصعيد الوطني، حيث كان يفترض على وسائل الاعلام اللبنانية ان توليه الاهمية التي يستحقها انسجاما مع دورها الوطني ودورها الاستشرافي من اجل المساهمة في المعالجة المطلوبة.

سعت هذه الدراسة الى رصد كيفية تعاطي وسائل الاعلام اللبنانية مع موضوع الانتخابات النيابية المقبلة ومع موضوع الاصلاحات الواجب ادخالها على قانون الانتخابات بغية التوصل الى صيغة تتوافق عليها الاطراف اللبنانية وتؤمن صحة التمثيل كي ينبثق عنها مجلس نواب يؤسس لاصلاح النظام السياسي، وذلك تحاشيا للازمات المتكررة التي يمر بها هذا النظام وتحقيقا لاستقرار يوفر ما يصبو اليه الشعب اللبناني من ازدهار وتقدم.

سعى المشروع الى رفع الوعي على اهمية البناء على تجربة تطبيق المواد الجديدة المتعلقة بالاعلان والاعلام الانتخابيين والدور الايجابي لتشكيل هيئة الاشراف على الانتخابات النيابية

عملت الدراسة على رصد تغطية وسائل الاعلام اللبناني للقضايا المرتبطة بالانتخابات النيابية ولاسيما ما تقترحه من اصلاحات على قانون الانتخابات، من اجل التوصل الى نتائج علمية تؤسس لنتائج حول مواقف وسائل الاعلام ومواقف الاطراف المعنية بالشأن العام من قيادات سياسية وروحية ومجتمع مدني. وتمحورت اهداف تحليل مضامين وسائل الاعلام حول نقاط ثلاث: قياس حجم التغطية الاعلامية المتعلقة بموضوع الانتخابات النيابية المقبلة لمعرفة الاهتمام الذي يحظى به الموضوع، تحديد الاصلاحات الانتخابية المطروحة والمتداولة ومواقف الاطراف منها، وتحليل مقالات الرأي والتعليقات في الصحف لمعرفة الاتجاهات السائدة حول الموضوع الانتخابي.

اشراك الاعلام في النقاش العام حول الاصلاح

سعت "مهارات" الى مناقشة قضايا الانتخابات والاصلاح الانتخابي مع الاعلاميين المواكبين لقضايا الانتخابات للوقوف على واقع التغطية الاعلامية لقضايا الاصلاح الانتخابي وطرح المعطيات الميدانية التي تحكم حجم التغطية وموقعها في الاعلام اللبناني، ويأتي اصدار هذا الملحق عن "الاعلام والاصلاح الانتخابي" في اطار رفد النقاش الوطني حول الاصلاحات الانتخابية وطرح تحديات التغطية الاعلامية لقضايا الاصلاح لاسيما ان هذا الموضوع يعتبر اساسيا لمستقبل النظام السياسي اللبناني ونظرا الى اهمية دور الاعلام فيه.

وفي الاطار، عينه نظمت "مهارات" لقاء تناول "موقع الاصلاح الانتخابي في الاعلام اللبناني: تجربة 2015"، جمع المعنيين من ممثلين عن قوى سياسية وعن الاعلام وعن المجتمع المدني، وذلك في سياق توفير فرصة للنقاش بين مختلف اصحاب المصلحة والدفع في سبيل انجاز قانون انتخاب جديد يحقق الاصلاح المنشود.

ركز اللقاء على خلاصة دراسة تغطية الاعلام لقضايا الاصلاح الانتخابي عبر ابرز الخلاصات التي توصلت اليها لناحية الاصلاحات المطروحة من منظور القوى السياسية وقوى المجتمع المدني، وموقف الاعلام من موضوع الاصلاحات الانتخابية، الى تجربة تطبيق قانون الاعلام والاعلان الانتخابيين عام 2009. كما طرح اللقاء واقع وتحديات اصلاح القانون الانتخابي كما اوردتها التغطيات الاعلامية خلال سنة 2015، السنة التي كان من المفترض ان يناقش فيها البرلمان اللبناني قانون الانتخابات ويقر اصلاحات اساسية، غير ان المسار التشريعي تعطل فيما لم ينجز قانون الانتخابات.

لمزيد من المعلومات حول النشاطات والدراسات التي اعدتها "مهارات" يمكن زيارة موقع "مهارات نيوز" على العنوان التالي:
www.maharat-news.com

* يضم تحالف دعم الاصلاح الانتخابي الذي ينفذ مشروع "التعبئة والمناصرة المدنية من اجل الاصلاح الانتخابي" الممول من الاتحاد الاوروبي كل من "الجمعية اللبنانية لمراقبة ديموقراطية الانتخابات، التجمع النسائي الديموقراطي، اتحاد المقعدين اللبنانيين، الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، ومؤسسة سمير قصير".

الاصلاح الانتخابي من منظار الاعلام

خلصت دراسة " تغطية الاعلام لقضايا الانتخابات في العام 2015 " الى معطيات وارقام تشكل مؤشرا لكيفية مرافقة وسائل الاعلام للنقاش العام والدور الذي لعبته في متابعة النقاشات والاضاءة على الاصلاحات.

فمن اصل 831 تقريرا عرضت عن الانتخابات تم رصدها في الصحافة المكتوبة بين كانون الثاني وتشرين الاول 2015 فقط 9% منها (72 تقريرا) تناولت الانتخابات كموضوع رئيسي. اما في التلفزيون فتم رصد 280 تقريرا، فقط 7% منها (21 تقريرا) كانت تقارير رئيسية. والارقام التي رصدتها "مهارات" تشير الى ان موضوع الانتخابات النيابية لا يشكل موضوع اهتمام اساسي من جانب وسائل الاعلام اللبنانية.

طغت التقارير الاخبارية على التقارير الرئيسية المرصودة فيما غابت المقابلات والتحقيقات، واكتفت وسائل الاعلام بنقل مواقف الافرقاء منها. (في الصحافة: تحقيق ومقابلة صفر، وتقرير: 72. وفي التلفزيون: مقابلة 1، تحقيق 2 وتقرير 18).

غابت الاصلاحات الرئيسية التي طالب بها المجتمع المدني عن التغطيات الاعلامية كموضوع الكوتا النسائية او كيفية تطبيق قانون الاعلام الانتخابي كي يكون الاعلام في خدمة جميع المرشحين وليس في يد اصحاب المؤسسات الاعلامية، وطغت الاقتراحات التي تناسب الاحزاب والسياسيين (77% في الصحف و91% في التلفزيون) من دون ان يتم طرح معمق حول القانون الانتخابي الامثل لتحقيق الاهداف الاساسية من الانتخابات في النظام الديموقراطي. وسجل المجتمع المدني ثاني اعلى مصدر للمطالبة بالاصلاحات (18% في الصحف، 7% في التلفزيون).

أظهرت التغطيات الاعلامية المواقف المرتبطة بهواجس المسيحيين لا سيما "التيار الوطني الحر" و"القوات اللبنانية" المطالبين بإصلاح يؤمن المناصفة الفعلية بين المسيحيين والمسلمين (في الصحف، من اصل 27 تقريراً: تيار 19، قوات 5، المجلس الماروني العام 2، سياسي مستقل 1. وفي التلفزيون من اصل 11 تقريرا: قوات 5، تيار 6). في حين تركزت المطالبة بالاصلاحات من حركة "امل" و"حزب الله" و"التيار الوطني الحر" بالنسبة دون غيرها. فيما كانت المطالبة بإصلاحات شبه غائبة بالنسبة الى "تيار المستقبل" و"الحزب التقدمي الاشتراكي" و"الكتائب".

هذه المواقف التي نقلتها وسائل الاعلام عبر تغطية مواقف السياسيين لا شك انها تطرح اشكالية ارتباط ازمة النظام الانتخابي بأزمة النظام السياسي، لكن هذه الوسائل لم تأخذ المبادرة في طرح ازمة الانتخابات والقانون المنتظر.

تجربة إنتخابات 2009: البناء على الإيجابيات

جرت انتخابات عام 2009 في ظل قانون انتخابي جديد في حينها (الرقم 2008/25) أعطى هيئة الاشراف على الانتخابات النيابية مهمة تنظيم التغطية الاعلامية ومراقبة تمويل الحملات الانتخابية. فكيف كانت مواقف وسائل الاعلام اللبنانية وممارساتها انطلاقا من نتائج دراسة "مهارات" والهيئة المشرفة على الانتخابات؟

مبدأ الحياد والتوازن بين المرشحين واللوائح (المادة 68) لم يتم احترامه، فبعض وسائل الاعلام كانت ادوات ترويجية بامتياز والتزم خطابها التوجه السياسي للمؤسسة على عكس الهدف من تأسيس الهيئة اي ضمان العدالة والمساواة بين المرشحين وايجاد حل لتبعية وسائل الاعلام لقوى سياسية ومالية.

بدت بعض وسائل الاعلام كادوات تعبئة سياسية من دون اي مسافة نقدية حيال الاطراف، كما غابت البرامج التثقيفية التوجيهية التي نص عليها قانون الانتخابات.

اما الخطاب فحمل الكثير من التخوين والتخويف لاسيما في فتح باب التعليقات في المواقع الالكترونية للشتائم دون فلترة. اضافة الى نشر استفتاءات للرأي العام غير علمية وكذلك اعلان النتائج بعض المرات في شكل متسرع ومتناقض.

خطاب السياسيين كان عنفيا اتهاميا طائفيا ومذهبيا، اما المرشحين المستقلين فلم يحظوا باهتمام الاعلام في ظل الاستقطاب الثنائي لـ 8 و 14 آذار، كما صعب تمييز خطاب الوزراء المرشحين بين كونه دعائيا او من ضرورات ممارسة مسؤولياتهم.

لكن لا شك ان الاعلام لا يتحمل كل المسؤولية، فضعف البرامج الانتخابية للمرشحين وغياب المنافسة الفعلية في بعض المناطق وبنية الاعلام نفسه الموزعة رخصه بالمحاصصة، وضعف موقع المرأة والمستقلين وطغيان المال السياسي وغياب الاعلام العام، كلها عوامل لم تساعد الاعلام في لعب دوره النقدي والرقابي.

شكاوى عدة تقدمت الى هيئة الاشراف ضد وسائل الاعلام واخرى بشأن الانفاق الانتخابي واخذت الهيئة اجراءات عدة خلال الحملة الانتخابية من حذف مقالات او تنبيه لتأمين التوازن او ضبط الانفاق بحدود معينة او احالة على القضاء.

تجربة 2009 بالرغم من شوائبها، كانت تجربة اصلاحية بالنظر الى الاهداف المرجوة من القانون ومن انشاء هيئة الاشراف على الانتخابات وايجابيات مواكبتها لوسائل الاعلام عبر خفض الخطاب التحريضي والاقصائي او على الاقل رصده وادانته، ما يشجع على ضرورة وجود هيئة دائمة للاشراف على الاعلام وليس فقط في زمن الانتخابات سعيا للحفاظ على اعلام حر ومتوازن يحافظ على دوره الوطني.

قراءة قانونية لـ "مهارات" لتطوير الإعلام والإعلان الإنتخابي في ضوء تجربة انتخابات 2009

أعدّت "مؤسسة مهارات" قراءة في نصوص قانون الانتخابات للعام 2008 المتعلقة منها بفصول الاعلام والاعلان الانتخابيين والذي طبق في انتخابات العام 2009 النيابية، وذلك على ضوء التجربة الانتخابية السابقة والمبادئ الاساسية لحرية الاعلام ودوره وصوناً لمبدأ المنافسة الشريفة والعادلة بين المتنافسين، وبما يتآلف ايضاً مع التطور الحاصل في قضايا النشر والتواصل الجماهيري.

انطلقت " مؤسسة مهارات" من رؤيتها لأي تنظيم في شأن الاعلام الانتخابي ان المبدأ العام هو ضمان حرية الرأي والتعبير في القضايا المرتبطة بالشأن الانتخابي بما فيها الدعاية الانتخابية المدفوعة. وللغوص اكثر في تفصيل اولويات كل من الاعلان والاعلام الانتخابيين في اي تنظيم يطرح على طاولة البحث والنقاش العام في اي استحقاق قادم نعالج هذه المسألة في القسمين الآتيين:

القسم الاول: الاعلان الانتخابي المدفوع

تنظيم الاعلان الانتخابي المدفوع او الدعاية الانتخابية المدفوعة هو حق لكل مرشح او حزب يخوض الانتخابات ويجب ان يرتكز على مبادئ اساسية وفقاً للمنطلقات الآتية:

- الاعلان الانتخابي المدفوع حرّ ويجب ان يكون متاحاً بواسطة اية وسيلة اعلامية (مطبوعة، تلفزيونية، اذاعية او الكترونية).
- من واجبات الدولة خلال الحملات الانتخابية تخصيص مساحات محددة للإعلان الانتخابي المجاني في الإعلام العام، اذاعة وتلفزيون، من منطلق المساهمة في تحقيق التوازن عبر دعم الفئات التي لا تتوافر لديها الامكانات المادية للمنافسة.

وانطلاقاً من مبدأ نزاهة العملية الانتخابية وتكافؤ الفرص ومع مراعاة مبدأ الحرية والمنافسة الشريفة والانصاف بين المرشحين والالتزام بسقف الانفاق الانتخابي العام المسموح، تخضع الدعاية الانتخابية للمبادئ الآتية:

- الاعلان الانتخابي المدفوع غير محدود في الحجم والعدد في الصحف المطبوعة والمواقع الالكترونية وعبر مواقع التواصل الاجتماعي والوسائط الالكترونية التي تستخدم شبكة الانترنت وخدمات الاتصال المتاحة المجانية او المدفوعة.
- الاعلان الانتخابي المدفوع في وسائل الاعلام التلفزيونية والاذاعية الخاصة حرّ ويجب ان لا تتجاوز مدته 60 ثانية لكل اعلان وتخضع هذه الاعلانات لشروط بث الاعلان التجاري والتعرفة المعمول بها. ولا يحق للمؤسسات الاعلامية أن ترفض أي إعلان انتخابي مطلوب من مرشح يلتزم بالشروط العامة للإعلان.
- لضرورات تتعلق بإستمرار وسائل الاعلام التلفزيونية والاذاعية المرخصة من الدولة لإستعمال الترددات العامة، من اداء دورها الطبيعي كمؤسسة اعلامية، يمكن تحديد سقف مجموع مدة الاعلانات الانتخابية المدفوعة بـ 20% من فترة البث بين الساعة 9 صباحاً حتى الرابعة بعد الظهر ونسبة 30% من فترة البث بين الساعة الرابعة بعد الظهر ومنتصف الليل.
- تعلم وسائل الاعلام الخاصة التلفزيونية والاذاعية الراغبة في بث الاعلانات الانتخابية المدفوعة الهيئة المستقلة للإنتخابات عن رغبتها بذلك وتحتفظ بجميع التسجيلات لمدة ستة أشهر من انتهاء العملية الانتخابية.

القسم الثاني: الاعلام الانتخابي

لا شك ان الاعلام من حقه وواجباته ان يواكب الحدث مهما كان موضوعه. فكيف اذا كان هذا الحدث انتخابات عامة من شأنها ان تؤثر في عملية صنع السياسات العامة وتشكيل السلطة وادارة المال العام وتمثيل القوى والاحزاب والتيارات في العملية السياسية على ضوء برامج انتخابية اعلنوا التزامهم بتحقيقها. في المقابل من واجب الحكومة ضمان تعددية وسائل الإعلام وحريتها وإستقلاليتها واحترام دورها في العملية الانتخابية.

■ اولاً: علاقة وسائل الإعلام بهيئة إدارة الانتخابات: شفافية كاملة دون استثناء

تعني شفافية العملية الانتخابية أن تكون خطط هيئة إدارة الانتخابات وأنشطتها مفتوحة ومتاحة لمراقبة الجمهور وبالتالي خاضعة للمساءلة. فالشفافية الكاملة والسرية تتعارضان في هذا المضمار. من هذا المنطلق يجب اسقاط اي سرية تتعلق بالعملية الانتخابية واتاحة المعلومات الكافية للإعلام لتنوير الرأي العام ومراقبة الأداء الانتخابي.

■ ثانياً: الحق في الوصول الى وسائل الإعلام العام على قدم المساواة

من الضروري على الحكومة او الهيئة توفير الفرص المتساوية لجميع الأحزاب السياسية في الوصول إلى الاعلام العام (تلفزيون وإذاعة) من حيث التوقيت وفترات البث المخصصة على حد سواء ودون اي مفاضلة او استنساب. فتلفزيون واذاعة لبنان بالرغم من انخفاض نسب جمهورهما وتأثيرهما مقارنة بالإعلام الخاص، مدعوان الى المشاركة الفاعلة في تغطية العمليات الانتخابية من منطلق توفير حق الوصول لجميع الاحزاب المتنافسة الى الاعلام بغض النظر عن حجمها وامكاناتها وتمثيلها الفعلي في الحياة السياسية. وعبر هذا الدور يؤمن الاعلام العام حق الوصول لمختلف الاصوات والبرامج الانتخابية ويساهم في تعزيز النظام النسبي الذي يؤسس للتمثيل الانتخابي الصحيح.

■ ثالثاً: حدود مسؤولية وسائل الاعلام خلال الانتخابات

- القيود المفروضة على نقل الخطاب السياسي:

حرية التعبير ليست حقاً مطلقاً، وقد يجري تحديدها في بعض الظروف. لكن هذه القيود يجب أن تتفق مع المعايير الدولية المحددة بوضوح وينبغي أن لا تكون غامضة أو محددة على نطاق واسع. لأن عدم اليقين بشأن الحدود القانونية، يعيق ممارسة الحق في حرية التعبير ويترك هامشا تقديريا واسعا للسلطة المسؤولة عن تطبيق القانون والاستنسابية في الملاحقة والتي من شأنها ان تقود الى التمييز في تطبيق القيود.

في المقابل ان تقييد الخطاب السياسي قبل أن يحدث هو غير مشروع، والشخص الذي يتعرض للضرر قد يكون لديه وسيلة إنصاف قانونية، فمن غير المقبول ان يطبق الاعلام اي نوع من الرقابة على كلمات السياسيين للتأكد من أنها لا تحتوي على التشهير او كراهية مبنية على العرق او الجنس او الدين. فالهدف الاساسي في عدم تحميل الاعلام المسؤولية في مثل هذه الحالات، هو في الدرجة الاولى من أجل حماية حق الجمهور في الحصول على المعلومات حول ما يقوله السياسيون والمسؤولون حتى لو كانت غير قانونية، ويحتمل أن تحرض على العنف. يختلف الامر عندما تقوم وسائل الإعلام نفسها بالتحريض والترويج لخطاب الكراهية والتمييز والعنف.

- حق نقد السياسيين والحكومة

ان نطاق قانون التشهير يجب أن لا يؤثر سلبا على اداء وسائل الاعلام لمهامها وأدوارها

المتعددة وخصوصا في ما يتعلق بحرية النقاش السياسي الذي هو في صميم مفهوم المجتمع الديموقراطي. ومن المسلم به على الصعيد الدولي بأن حدود النقاش العام والنقد المقبول هو على نطاق أوسع فيما يتعلق بالحكومة والهيئات العامة وبرجال السياسة مما يتعلق بمواطن عادي. وهذا المفهوم غير معتمد الا على نطاق محصور بالموظف العام في القانون اللبناني ومقيد بشرط الاثبات مع الحظر المطلق لحرية نقد الادارات العامة والهيئات المنظمة مثل الجيش والقضاء وأجهزة التفتيش. هذا وقد اضافت الفقرة الرابعة من المادة 68 من قانون الانتخاب اللبناني نصوصاً قانونية اخرى غير مبررة تزيد من تقييد حرية الاعلام دون مبرر مشروع في مجتمع ديموقراطي يحترم حرية الاعلام ودوره في تحفيز النقاش العام حول القضايا العامة. ونصت المادة المذكورة على انه يمتنع على وسائل الاعلام "التشهير أو القدح أو الذم والتجريح بأي من اللوائح أو المرشحين". او "بث كل ما يتضمن إثارة للنعرات الطائفية أو المذهبية أو العرقية أو تحريضا على ارتكاب أعمال العنف أو الشغب أو تأييدا للإرهاب أو الجريمة أو الأعمال التخريبية"، او "بث كل ما من شأنه أن يشكل وسيلة من وسائل الضغط أو التخويف أو التخوين أو التكفير أو التلويح بالمغريات أو الوعد بمكاسب مادية أو معنوية".

هذا المنحى التقييدي دون مبرر لحرية الاعلام والمبني على الافتراض والعبارات غير الموضوعية والمطاطة والقابلة للتأويل تشكل في ذاتها وسيلة ضغط وتخويف وتهديد للصحافيين وتهدف فقط الى حماية المصالح الشخصية للمسؤولين العامين على حساب المصلحة العامة في معرفة الحقيقة والاطلاع على كل المعلومات التي من شأنها انارة الرأي العام حول اداء السياسيين والمرشحين السابق وبرامجهم المستقبلية.

هذه القيود على حرية الاعلام من خلال فرض نصوص قانونية مجحفة بحق الاعلام لم تمنع محكمة التمييز الناظرة في قضايا المطبوعات بإصدار قرار مبدئي بتاريخ 2016/1/12 كرّس حرية النقد لأداء السياسيين وذلك في قضية

تعني شفافية العملية الانتخابية أن تكون خطط هيئة إدارة الانتخابات وأنشطتها مفتوحة ومتاحة لمراقبة الجمهور وبالتالي خاضعة للمساءلة

رئيس الحكومة ووزير المال السابق فؤاد السنيورة بوجه الصحافية رشا ابو زكي. هذا القرار المبدئي وسّع من مفهوم حق نقد الشخص العام من خلال اعتبار نقد الأداء السياسي لمسؤولين في الدولة من وزراء ونواب، والذين تولوا مسؤوليات تتعلق بإدارة المال العام وصرفه والتدقيق فيه وصونه خلال حقبة مالية ناهزت العشرين عاماً، هو امر مباح وحق لكل صحافي طالما ان النقد لم يتناول الشخص العام بذاته بعبارات مسيئة الى كرامته واعتباره الشخصي وحتى لو كانت تلك العبارات قاسية وتشكل نقدا لاذعاً.

■ رابعا: مبدأ الإنصاف في الوصول المباشر للتغطية الاخبارية وبرامج الحوارات السياسية والحملات الانتخابية

هناك حاجة إلى أن ينص الإطار الانتخابي بوضوح على كيفية تخصيص البث المباشر على أساس من الإنصاف والعدالة، إعطاء جميع الأحزاب عموما فرصة للتحدث إلى الناخبين والظهور الاعلامي بنسبة تعكس ما يحظون به من دعم شعبي وتأييد. في حين أن الأحزاب التي تحظى بدعم أقل يتاح لها أيضا التعبير عن نفسها ولكن بقدرٍ أقل.

فالمادة 68 من قانون الانتخاب للعام 2008 تعتمد مبدأ الانصاف في الوصول الى وسائل البث والظهور الاعلامي. وتوجب المادة 68 المذكورة على وسائل الاعلام تأمين العدالة والتوازن والحياد في المعاملة بين المرشحين وبين اللوائح في جميع برامج الإعلام الانتخابي والبرامج الإخبارية السياسية والعامة بما في ذلك نشرات الأخبار وبرامج المناقشات السياسية والمقابلات والتحقيقات واللقاءات والحوارات والطاولات المستديرة والنقل المباشر للمهرجانات الانتخابية. كما حظرت على وسائل الإعلام الخاص المرئي والمسموع إعلان التأييد والترويج لأي مرشح أو لائحة انتخابية مع مراعاة مبدأ الاستقلالية.

- ولكن كيف نؤمن مبدأ الانصاف في التغطية والظهور الاعلامي وفقا لمبادئ المادة 68 من قانون الانتخاب؟

فالفقرة الخامسة من المادة 68 من قانون الانتخاب توجب على الهيئة المستقلة للإنتخابات ان تؤمن التوازن في الظهور الاعلامي خلال فترة الحملة الانتخابية بين المتنافسين من لوائح ومرشحين وذلك فقط في حال إستضافتهم من المحطة في احد برامجها. ما عدا ذلك من التغطية التي تطال الحملات والمواقف الانتخابية سواء من خلال النقل المباشر للمهرجانات الانتخابية او النشرات الاخبارية لا تخضع لرقابة الهيئة المباشرة لناحية تأمين التوازن بين المرشحين المتنافسين وانما يقع على عاتق المؤسسة الاعلامية وحدها ان تراعي التوازن وتطبق مبدأ الانصاف والعدالة بين المرشحين المتنافسين.

هذا التطبيق المذكور اعلاه بحده الادنى لمفهوم مبدأ الانصاف والعدالة لا يتعارض مع حرية الاعلام او يقيد من مهامه. ووضوح النصوص التنظيمية للإعلام الانتخابي تحد من إساءة إستخدام السلطة للنصوص المطاطة غير المضبوطة والعامة.

- هل المادتان 75 و76 من قانون الانتخاب تشكل تهديدا لحرية الاعلام الانتخابي وسيفا مسلطا على الاعلام دون اي ضوابط وحدود؟

فالمادة 75 تجيز للهيئة التحقيق الفوري في أية شكوى تقدم من اللائحة المتضررة أو المرشح المتضرر وتتخذ قرارها بشأن الإحالة إلى محكمة المطبوعات المختصة خلال 24 ساعة من تاريخ تقديمها.

ومنح نص المادة 76 سلطة مطلقة للهيئة في احالة أي من وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة المخالفة لأحكام هذا الفصل المتعلق بالإعلام والإعلان الانتخابيين إلى محكمة المطبوعات المختصة دون ان تكون هذه المخالفات محددة بشكل واضح. كما أجاز النص اعلاه للنيابة العامة ملاحقة الوسيلة المخالفة أمام محكمة المطبوعات، تلقائيا أو بناء على طلب المتضرر وذلك وفق احكام اي من نصوص قانون الانتخاب او قانون العقوبات العام او قانون المطبوعات او قانون الاعلام المرئي والمسموع التي لا تتعارض معها. وفي هذه الاحالة يكرس القانون الغموض والالتباس وعدم الوضوح والمشروعية التي تتضمنها تلك القوانين والتي هي موضوع نقد وتشكيك حول صونها وحمايتها حق الرأي والتعبير والاعلام.

فضلا عن ذلك تعطي المادة 76 اعلاه لمحكمة المطبوعات سلطة تقديرية غير محدودة في تقرير المخالفات التي ترى ان وسائل الاعلام قد ارتكبتها خلافا لأحكام فصل "الإعلام والاعلان الانتخابيين" دون ان تبين ماهية الأفعال التي تعد مخالفة وذلك من خلال عطفها على نصوص عامة وغير واضحة في غالبيتها تصلح ان تكون بنودا لمواثيق شرف اعلامية وليس لنصوص الزامية توجب العقاب الجزائي وصولا الى وقف الوسيلة الاعلامية عن العمل جزئيا او كليا لمدة ثلاثة ايام. وعلى محكمة المطبوعات وفقا للنص اعلاه أن تصدر قرارها في مهلة 24 ساعة على الأكثر ولا يوقف الاستئناف تنفيذ القرار ما لم تتخذ محكمة التمييز قراراً بوقف تنفيذه في مهلة 24 ساعة، من وقت تقديم الطعن أمامها.

من هذا المنطلق لا يمكن ان نترك للحكومة او اجهزتها تقدير تطبيق مبدأ الانصاف تجاه المرشحين والاحزاب المتنافسة في وسائل الاعلام المختلفة من منطلق نصوص قانونية غير واضحة وعادلة، تحت طائلة انزال العقوبات الجزائية والاقفال. وانما يجب في مثل هذه الحالة ان يضع النظام الانتخابي اسسا واضحة لمبدأ الانصاف والعدالة يسهل تطبيقه والالتزام به من قبل وسائل الاعلام دون ترك اي مجال للتأويل او الاستنساب.

من المقترحات التي يمكن طرحها في هذا المجال لتأمين الانصاف في التغطية الاعلامية للحملات الانتخابية في ظل توزع ملكية وسائل الاعلام اللبنانية بين الاحزاب والمحاصصة السياسية والطائفية ما يأتي:

يتعين على كل محطات الإذاعة والتلفزيون الإخبارية الخاصة:

- منع النقل المباشر لأي مهرجان انتخابي لأي حزب او لائحة خلال فترة الحملة الانتخابية المنصوص عنها في القانون.

- ان تؤمن العدالة والتوازن والحياد في المعاملة بين المرشحين وبين اللوائح في جميع برامجها السياسية والاخبارية.

- أن تقدم وقتا مجانيا للبث يبلغ عشر دقائق يوميا للأحزاب والتحالفات الحزبية الممثلة في البرلمان بين الساعة السادسة بعد الظهر والساعة العاشرة مساء ويوزع الوقت المجاني بالتوافق بين الاحزاب ونسبيا فيما بينها وفقا لحجم التمثيل في المجلس.

- ان تسمح للأحزاب غير البرلمانية بالحصول على فترة بث مجانية، تبلغ 20 دقيقة في الاسبوع للأحزاب السياسية التي لها مرشح او اكثر في ثلث الدوائر الانتخابية في البلاد على الاقل ويوزع الوقت المجاني بين الاحزاب نسبيا وفقا لعدد المرشحين.

تجربة هيئة الإشـراف على الحملة الانتخابية في مراقبة الاعلام والاعلان الانتخابيين

تمهيد: في النظام الانتخابي المطلوب، وتطوير وتحديث العملية الانتخابية

عطالله غشام
(مدير عام الداخلية وعضو هيئة الإشراف على الانتخابات سابقا)

عندما نتحدث عن قانون الانتخاب يتبادر الى الاذهان بصورة فورية، اقتصار البحث في هذا الشأن على اي من النظامين الانتخابيين الواجب اعتماده، هل هو النظام النسبي بمختلف اشكاله وانواعه المطروحة، ام النظام الاكثري المعمول به حالياً، ام التوصل الى قاسم مشترك يقضي باعتماد النظام المختلط الذي يجمع بين النسبي والاكثري.

اضف الى ذلك الاشكالية الدائمة المتعلقة بتقسيم الدوائر الانتخابية. وبعيدا من الدخول في تقييم اي من هذه الطروحات وتفضيل بعضها على الاخر، نظرا الى التجاذبات والانقسامات السياسية حولها، بحيث تسعى كل جهة الى اعتماد الطرح الذي يحقق لها مصالحها السياسية ويعزز وجودها الانتخابي.

ونظرا الى غياب المعايير والقواعد والاسس الموضوعية التي يتوجب العودة اليها في هذا المجال، وبانتظار التوصل الى التسويات المعهودة لهذه التناقضات، فان هناك عناوين اخرى عديدة، لا تقل اهمية، ينبغي التركيز عليها والتي تتعلق بضرورة تطوير وتحديث ومكننة العملية الانتخابية وتطوير النصوص القانونية بما يتلاءم مع انظمة الانتخابات العصرية المطبقة في معظم دول العالم مستفيدين بذلك من التطور الهائل في عالم التكنولوجيا والاتصالات.

وبموازاة ذلك فإن ما كنا ننادي به دائما في مناسبات مختلفة ونسعى الى تحقيقه هو اعادة قراءة شاملة ومعمقة لمختلف النصوص القانونية التي ترعى قوانين الانتخاب المتعاقبة والتي لا تزال تتحكم في مختلف جوانبها الاساسية، الاطر العامة المعمول بها منذ ان تم وضع القانون الاول ايام الانتداب.

لقد سبق لي ان زودت لجنة الادارة والعدل "بناء على طلبها" بدراسة شاملة ومعمقة تتناول كافة جوانب الاسس والقواعد الواجب اتباعها لتطوير وتحديث العملية الانتخابية والارتقاء بها من الطريقة اليدوية المتبعة في عملية الاقتراع والفرز سواء داخل اقلام الاقتراع او لدى لجان القيد، مبيناً ان الاقتراحات الواردة في بعض مشاريع القوانين المطروحة، والتي تنص على اعتماد اوراق الاقتراع الممغنطة او الفرز الالكتروني، لا يمكن ان تحقق النتائج المرجوة، الا في حال اعتماد المكننة الشاملة التي يجب ان تبدأ بمكننة سجلات النفوس التي تنبثق عنها القوائم الانتخابية، والتي تشكل نقطة الانطلاق لمكننة كامل العملية الانتخابية من خلال الاقتراع بواسطة البطاقة الممغنطة والتي تنتهي باعمال الفرز الالكتروني واصدار النتائج. كما سبق ان تقدمت بمشروع متكامل لمكننة العملية الانتخابية وفقا للاسس والقواعد العلمية والتقنية والتي لا مجال للخوض في تفاصيله هنا. واكتفي بالاشارة في هذا المجال الى ان تطبيق الية الاقتراع والفرز واصدار النتائج بالطريقة اليدوية المتبعة حاليا على اقتراع المغتربين ينطوي على محاذير وصعوبات كبيرة من شأنها ان تعرض كامل هذه العملية للفشل المحتم.

وهذا يستدعي اعادة النظر بكامل الاجراءات اليدوية المعمول بها ووضع النصوص القانونية التي ترعى هذا التحول.

ضرورة وجود هيئة دائمة للاشراف على الاعلام

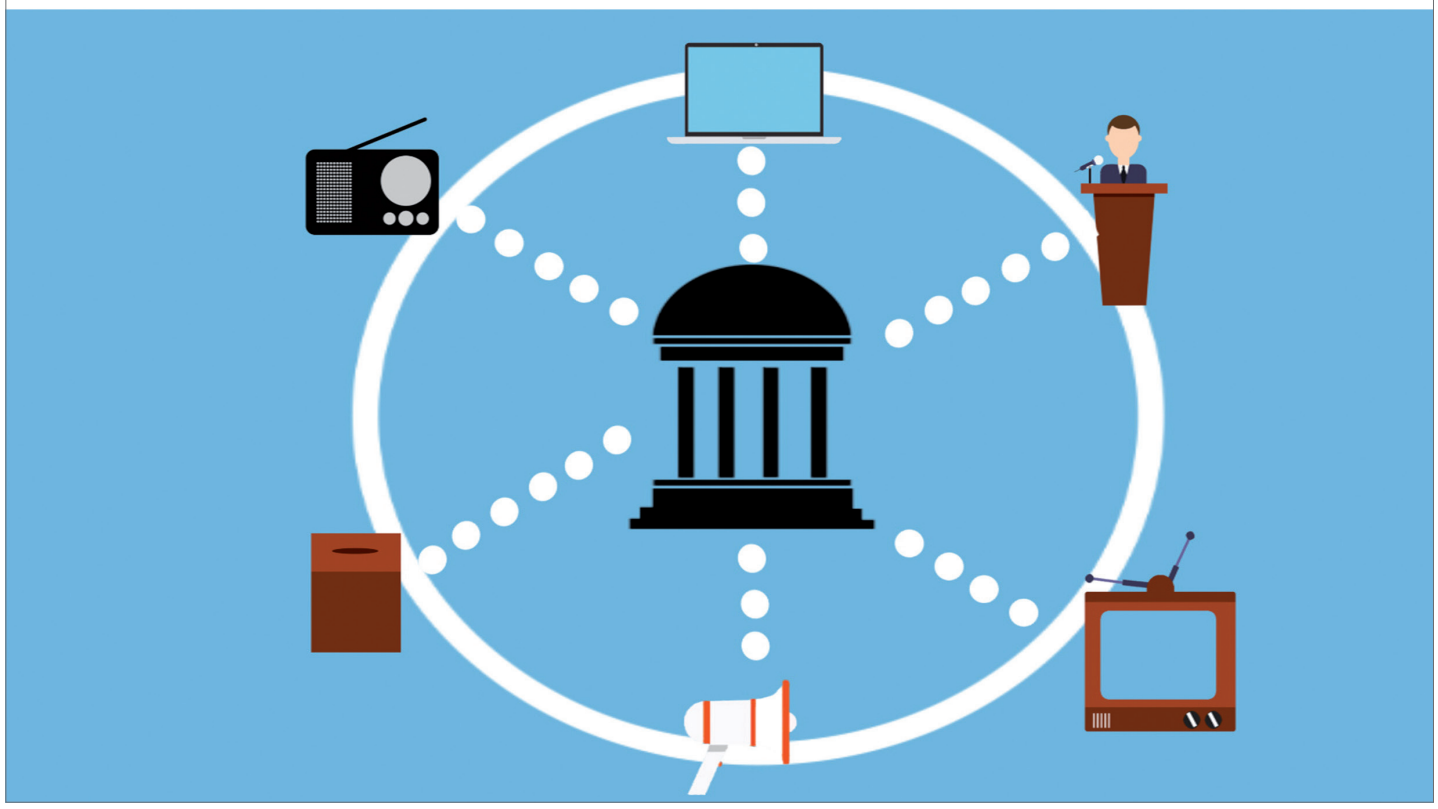

اولا: اهمية دور هيئة الاشراف على الانتخابات في عملية الاصلاح الانتخابي

لم اقصد مما تقدم اغفال الجوانب الاخرى التي حصلت في عملية التطوير والتحديث في قانون الانتخاب ولا التقليل من اهميتها، واعني بذلك تجربة هيئة الاشراف على الحملة الانتخابية في مجال مراقبة الانفاق والاعلام والاعلان الانتخابيين خلال الانتخابات الاخيرة، حيث تعتبر هذه التجربة تتويجاً، ولو جزئياً للجهود المبذولة في عملية الاصلاح المطلوبة.

وبصرف النظر عن تباين الاراء والمواقف بين من يطالب بانشاء هيئة مستقلة تماما للانتخابات، تتولى ادارة الاعمال الانتخابية بكافة مراحلها تحضيرا وتنفيذا واشرافا وانشاء الاجهزة اللازمة لديها مباشرة، وبين من يطالب بالابقاء على تجربة الهيئة الحالية بعد تحديث انظمتها وتطويرها وتوسيع صلاحياتها.

فان لكل من هذين الطرحين دعاته ومؤيديه، ولكل اسبابه ومبرراته التي لا مجال للمفاضلة بينها في هذه المداخلة.

ونظرا الى اهمية الدور المركزي الذي يجب ان تضطلع به الهيئة (بصرف النظر عن التسمية الواجب اعتمادها) فان مراقبة الانفاق والاعلام والدعاية الانتخابية اصبحت واقعا وضرورة ملحة لا يمكن تجاوزها او القفز عنها.

ثانيا: الصعوبات التي واجهت انطلاق عمل الهيئة

لقد حاولت الهيئة المباشرة بممارسة المهام المنوطة بها في مجال مراقبة الاعلام والاعلان الانتخابيين ضمن الحدود المبنية في القانون بكل تصميم وجدية، غير ان ظروفا صعبة اعترضت انطلاقتها والتي تمثلت بصورة رئيسية بضيق الفترة الزمنية التي كانت متاحة امامها للمباشرة بهذه المهام، والتي لم تكن تتعدى الثلاثة اشهر الفاصلة بين تاريخ تعيينها وتاريخ اجراء الانتخابات، حيث كان على الهيئة ان تؤمن خلال هذه الفترة القصيرة مستلزمات العمل التحضيرية الضرورية اللازمة واهمها:

- تأمين مقر للهيئة
- ايجاد ادارة تنفيذية بحدها الادنى (تأمين الموظفين وتدريبهم- الاستعانة بخبراء في مختلف المجالات)
- وضع قواعد عمل الهيئة
- وضع الانظمة الادارية والمالية والداخلية
- تأمين التجهيزات الفنية والمكتبية واللوجستية
- تكوين قاعدة بيانات لوسائل الاعلام وللمرشحين
- البت بموضوع تاريخ بداية الحملة الانتخابية

نظرا الى غموض النص المتعلق بذلك ليبنى عليه تاريخ وسائل الاعلام الراغبة في المشاركة في تغطية الاعلان الانتخابي والبت بها.

كل هذه المعطيات والمستلزمات لم تكن متوافرة وموجودة ولو في الحدود الدنيا، اذ كان على الهيئة ان تبدأ من نقطة الصفر.

ثالثا: الجهود المبذولة للتعاون والتنسيق مع وسائل الاعلام وحدود الالتزام والتعاون

لقد حرصت الهيئة منذ البداية على مشاركة وسائل الاعلام المختلفة في تحمل مسؤوليتها في هذا المسار، من خلال اللقاءات والاجتماعات العديدة التي عقدتها مع ممثلي وسائل الاعلام، والتي كان الهدف منها خلق شراكة حقيقية لانجاح تجربة الرقابة، وذلك عبر وضع اطر عريضة وتفصيلية لحدود التزام وسائل الاعلام بالاحكام القانونية المرعية الاجراء بالاضافة الى حدود استخدام المرشحين لوسائل الاعلام اثناء حملاتهم الانتخابية.

ورغم كل الجهود المبذولة في هذا الشأن فان غالبية وسائل الاعلام قد استسلمت لانتماءاتها السياسية والحزبية والطائفية وتفلتت من مشاركة الهيئة في ضبط المسار الاعلامي، ولم يكن التزامها باحكام القانون وبقرارات الهيئة وتعاميمها الا جزئيا.

بالاضافة الى ذلك، فقد تعمدت معظم الوسائل الاعلامية اخفاء المعلومات والبيانات والجداول الاحصائية التي طلبت منها، والتي يجب ان تظهر فيها مجال الاعلانات والدعايات الانتخابية التي تم بثها او نشرها والجهات السياسية التي استفادت منها ومولتها.

لقد تعاملت الهيئة مع المخالفات المرتكبة ضمن الحدود الدنيا التي يتيحها القانون، وهي: اتخاذ ما تراه مناسبا من الاجراءين الآتيين:

- توجيه تنبيه الى الوسيلة الاعلامية المخالفة أو الزامها ببث اعتذار أو الزامها تمكين المرشح المتضرر من ممارسة حق الرد.
- احالة وسيلة الاعلام المخالفة الى محكمة المطبوعات.

وبذلك وجهت الهيئة عددا كبيرا من التنبيهات والتحذيرات والانذارات الى الوسائل المخالفة واحالت عددا منها الى محكمة المطبوعات التي اصدرت احكاما لم تتعدّ فرض الغرامات المالية رغم ان المادة 76 اعطت المحكمة صلاحيات واسعة في هذا الشأن.

وزاد في صعوبة الامر الفلتان الاعلامي المتمثل بممارسات وسائل الاعلام الفضائية وسائر وسائل الاعلام غير السياسية، المناطقية منها والمذهبية ومشاركتها بالنشاط الانتخابي غير المشروع من دون

ان يكون للهيئة القدرة على الحد من هذه النشاطات او منعها.

رابعاً: عدم كفاية ووضوح النصوص القانونية

هذا من الناحية العلمية المتعلقة بمراقبة وسائل الاعلام، غير ان صعوبات اخرى اعترضت اعمال الهيئة، خصوصا في ما يتعلق بعدم كفاية ووضوح بعض النصوص القانونية.

لم تتوقف الهيئة امام هذه الصعوبات بل عمدت جاهدة الى تجاوز العديد منها متبعة طريقة الشرح والتفسير وتبسيط الاجراءات التنفيذية والعملية والرد على المراجعات والاستفسارات التي تردها.

وقد اصدرت في هذا المجال عددا كبيرا من الاعلانات والتعاميم والبيانات والقرارات التوضيحية، التي تضمنت خريطة طريق لكل الجهات المعنية بالشأن الانتخابي ثم عمدت الى جمع كل ما صدر عنها في هذا الشأن ضمن كتيب منسق ومنظم، تم توزيعه على نطاق واسع على جميع المرشحين والجهات السياسية المعنية وعلى سائر وسائل الاعلام، وقد اعتبر هذا العمل في حينه ولا يزال، جزءا من المساهمة المسؤولة في اعداد البرامج التثقيفية المطلوبة في الشأن الانتخابي. وتتويجا لكل هذه الجهود اصدرت الهيئة تقريرها الختامي الذي تضمن شرحا مفصلا وتقييما لمختلف مراحل مراقبة الاعلام والاعلان الانتخابيين، معززا بالبيانات الاحصائية عن النشاطات التي قامت بها، وقد انتهى هذا التقرير الى تبني عدد من التوصيات والاقتراحات الهامة والتي تختصر كل العناوين المذكورة.

خامسا: ممارسة الهيئة لحق الاجتهاد

لم تكتف الهيئة بذلك بل حاولت التغلب على الصعوبات الناتجة من عدم كفاية ووضوح النصوص القانونية، من خلال طرق باب الاجتهاد ولو بصورة محدودة، فقد تمكنت الهيئة بعد جهد من اتخاذ قرارات تنفيذية في مجالات لم يعطها القانون صراحة الحق باتخاذها.

فإزاء التفلت الاعلامي وانعكاساته السلبية قررت الهيئة عدم الموافقة على نشر أو بث بعض الاعلانات والدعايات الانتخابية التي تضمنت اثارة للنعرات الطائفية والمذهبية والتحريض على ارتكاب اعمال العنف، ووقف بعض ما نشر أو بث منها. الامر الذي اثار موجة من الاعتراضات الواسعة من بعض وسائل الاعلام التي بادرت الى الطعن بهذه القرارات امام مجلس شورى الدولة:

واعتبر هذا المجلس في معرض رده لهذه الطعون ان قرارات الهيئة تكون مستمدة من روحية عملها ومن المهمة الاستثنائية المنوطة بها، والتي تتخطى الاطر والصلاحيات العادية المعطاة لبقية الاجهزة في الحالات العادية. وطلبت الهيئة في حينه بناء على ذلك، من المديرية العامة للامن العام التنسيق والتعاون معها قبل الترخيص لمثل تلك الاعلانات وذلك منعا للتضارب في الصلاحيات.

لكن الهيئة لم تستفد من التغطية القانونية التي وفرها لها قرار مجلس شورى الدولة، ولم تتمكن من الاستمرار أو التوسع في طرق باب الاجتهاد اثناء مجابهتها لحالات مماثلة.

وتبعا لذلك لم تتمكن الهيئة من اتخاذ أي تدبير بحق وسائل الاعلام التي خالفت بصورة صريحة موجبات فترة الصمت المنصوص عليها، ضاربة عرض الحائط بتعليماتها واتصالاتها المباشرة، الامر الذي اثار ضجة اعلامية في حينه.

وفي النهاية ليس المهم في هذا المجال التوسع في تعداد ما انجزته الهيئة (وهو كثير)، بل الاشارة الى ما كان يمكن تحقيقه من انجازات فيما لو عقدت العزم وتوحدت اراء اعضائها لتخطي العديد من الصعوبات واستنباط قواعد واصول عمل جريئة لاول هيئة رقابية في لبنان.

سادساً: اهم التوصيات والاقتراحات التي صدرت عن الهيئة

1- التوسع في اخضاع عدد من وسائل الاعلام للمراقبة:

اقتصرت النصوص الحالية على اخضاع وسائل الاعلام المرئي والمسموع والمقروء للرقابة الاعلامية واغفلت اخضاع وسائل اخرى لا تقل تأثيرا واهمية بصورة صريحة مثل عدم اخضاع الاعلانات الموضوعة على اللوحات الاعلانية العادية والالكترونية، المستثمرة من الشركات والمؤسسات والاشخاص المنتشرة في كل المناطق اللبنانية. ورغم ان الهيئة اعتبرت هذه الوسائل المهمة من ضمن وسائل الاعلام المقروءة والمكتوبة التي يتم اعتمادها على نطاق واسع لنشر اعلانات المرشحين والجهات السياسية، وطلبت منها التصريح عن العقود المنظمة على هذه اللوحات، غير انه لم يتم الالتزام بذلك بحجة عدم وجود نص صريح يوجب ذلك، مما يقتضي معالجة ذلك بنص صريح لا يحتمل التأويل والتفسير.

2- مراقبة الاعلام الرقمي

اوصت الهيئة كذلك بإدراج نص صريح يقضي بتطبيق نفس الاحكام على الاعلانات والدعايات المنشورة على المواقع الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي والاتصالات الرقمية sms، والنشر الرقمي الى غير ذلك من وسائل الاتصالات والتواصل الحديثة المتطورة نظرا الى اعتمادها بشكل واسع للدعايات والترويج الانتخابي وتفلتها من اي رقابة، على ان يتم ذلك بالتعاون مع وزارة الاتصالات. كما أوصت بتحديد قواعد بث الاعلانات والدعايات الانتخابية والتزامها النصوص القانونية ومنع اتباع اي طريقة اخرى مثل بث الاعلانات ضمن الرسائل المتحركة في اسفل الشاشة scroll او اخضاع مثل هذه الاعلانات للموجبات القانونية المرعية الاجراء.

3- تعزيز وتوسيع صلاحيات الهيئة في مجال المراقبة

أوصت الهيئة باشتراط موافقتها المسبقة على نشر أو بث الاعلانات والدعايات الانتخابية واعطائها بصورة صريحة حق وقف المخالف منها تحت طائلة فرض عقوبات مباشرة من الهيئة على وسائل الاعلام التي لا تتقيد بقراراتها ومنها:

- اعطاء الهيئة صلاحية الوقف الفوري لاي برنامج له علاقة بالشأن الانتخابي خلال فترة الحملة الانتخابية وخصوصا فترة الصمت الانتخابي تحت طائلة فرض عقوبات مالية وتنفيذية.
- اعطاء الهيئة حق تعليق الترخيص المعطى للوسيلة الاعلامية في المشاركة في الدعاية والاعلان الانتخابي (وفقا لاحكام المادة 66) لمدة محددة في حال تكرار المخالفة رغم توجيه التنبيهات والانذارات اليها من الهيئة.
- اعطاء الهيئة حق الغاء الترخيص المعطى للوسيلة الاعلامية في المشاركة في الدعاية والاعلان الانتخابي بصورة نهائية في حال العودة الى ارتكاب المخالفات دون الحاجة الى اي تنبيه او انذار.

4- عدم اقتصار المراقبة على وسائل الاعلام من دون المرشحين

التدابير المنصوص عليها في المادة 76 من القانون تعطي الهيئة صلاحيات ولو محدودة بحق وسائل الاعلام المخالفة التي تنشر أو تبث أو تنقل تصاريح المرشحين المخالفة بحد ذاتها من دون التطرق الى المسؤولية المترتبة على اصحاب هذه التصاريح مما يقتضي معالجة هذا الامر.

5- توضيح وتصحيح بعض الاخطاء والتناقضات في بعض النصوص القانونية

يوجد تناقض واخطاء في بعض مواد القانون اشارت اليها الهيئة خصوصا في ما يعود لاخضاع بعض وسائل الاعلام للرقابة مما يستدعي التساؤل معها:

- عما اذا كان قد سمح للاعلام الرسمي بالمشاركة في الدعاية والاعلان الانتخابيين حيث سمحت المادة 66 لوسائل الاعلام الرسمي والخاص بذلك في حين ان المادة 19 حصرت ذلك بالاعلام الخاص.
- عما اذا كان قد تم اخضاع الاعلام المقروء والمكتوب للمراقبة، اذ ان المادة 68 قد عددت بشكل حصري الموجبات المفروضة على وسائل الاعلام خلال فترة الحملة الانتخابية من دون التطرق الى وسائل الاعلام المقروءة والمكتوبة.

في حين ان المادة 19 طلبت من وسائل الاعلام هذه التقدم بطلباتها للمشاركة في الاعلان الانتخابي اسوة بباقي وسائل الاعلام، وان المادة 75 اناطت بالهيئة ان تتحقق من التزام وسائل الاعلام المقروءة والمكتوبة، بالاحكام المتعلقة بالدعاية الانتخابية، وقد ادت هذه التناقضات الى خلق حالة من البلبلة والارتباك وصلت عتبة القضاء حيث ردت محكمة المطبوعات في احد قراراتها الطعن المقدم ضد احدى الصحف، معتبرة ان وسائل الاعلام المكتوبة غير مشمولة في الرقابة استنادا الى نص المادة 68 من دون ان تعير اهمية لما ورد صراحة في المواد الاخرى.

6- تنظيم عملية استعمال الاماكن العامة لممارسة النشاطات الانتخابية

خصص القانون الحالي اماكن محددة لتعليق ولصق الاعلانات والصور الانتخابية في كل مدينة أو قرية، وادى التناقض الواضح الذي تضمنته الفقرات العائدة للمادة 70 المتعلقة بعمل هذه الاعلانات الى تعطيل استعمالها بدلا من تنظيمها مما يستدعي التصحيح والتوضيح، بحيث يصار الى تخصيص لوحات خاصة مجانية للاعلانات الانتخابية في الاماكن المذكورة وبالاعداد الكافية وبما يتناسب مع عدد المقاعد النيابية في كل دائرة، وتنظيم ذلك بصورة عملية لتأمين استفادة الجميع منها.

كذلك، يجب في نفس المجال الحد من المنع المطلق لاستخدام المرافق العامة من المرشحين لتنظيم مهرجاناتهم وحملاتهم الانتخابية، خصوصا في القرى والبلدات التي لا توجد فيها اماكن بديلة لممارسة مثل هذه النشاطات وتنظيم ذلك الاستعمال.

7- تأمين استمرارية عمل الهيئة

الى حين البت بصورة نهائية بالجدل المتعلق بطبيعة الهيئة، بين هيئة مستقلة دائمة أو المحافظة على الصيغة الحالية بعد توسيع صلاحياتها، تبقى الحاجة الملحة لمعالجة الصعوبات التي اعترضت تشكيل الهيئة السابقة وظروف مباشرتها لاعمالها وفترة ولايتها وفي هذا المجال تقترح الهيئة ما يأتي:

- تأليف الهيئة قبل ستة اشهر من تاريخ انتهاء ولاية مجلس النواب لكي تعطى الوقت الكافي لمباشرة العمل بالتحضيرات اللازمة لاعمالها وتأمين التجهيزات الفنية والمكتبية وفريق العمل الادراي والفني واللوجستي... الخ.
- تأمين مقر ثابت للهيئة.
- تأمين استمرارية عمل الهيئة بالصيغة التي تمكنها من الاشراف على اي انتخابات فرعية يمكن حصولها اثناء ولاية مجلس النواب.
- القيام خلال هذه الفترة بتأمين كل ما تحتاجه عملية المحافظة على مقرها وموجوداته وتجهيزاته الفنية والمكتبية وصيانتها والمحافظة على ارشيف ومحفوظات الهيئة الانتخابية، ومواكبة كل ما يتعلق بالتشريع الانتخابي وتقديم الاقتراحات المتعلقة باستمرار تطوير وتحديث العملية الانتخابية.

ان ما قصدت الوصول اليه من خلال هذه المداخلة، هو محاولة فتح المجال امام كل باحث جدي للتعمق في دراسة هذه التجربة، دراسة موضوعية والتعرف على مواقع النجاح ومواقع الاخفاق في ممارسة اعمالها، كما اسلفنا واسباب ذلك، للتمكن من الاستفادة من هذه التجربة والبناء عليها في محاولة لسد الثغر والتغلب على الصعوبات التي واجهت مسيرتها.

الحملات الانتخابية في "الديموقراطية" اللبنانية

د. جورج صدقه
(عميد كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية)

يشكل موضوع التسويق السياسي احدى المواد الرئيسية التي تدرس في الجامعات في اختصاصي العلوم السياسية وعلوم الاعلام والصحافة. فهذه المادة تتناول الاستراتيجيات التي يعتمدها المرشحون للانتخابات، اي انتخابات، من اجل تسويق نفسهم والتعريف بمشاريعهم واطلاق برامجهم الانتخابية.

كما ان التسويق السياسي بات اختصاصا قائما بذاته بالنظر الى المهارات التي يتطلبها والى الحاجة الى من يمتهنه. ففي الانظمة الديموقراطية حيث القرار للناخب وحيث يقوم هو باختيار ممثليه يلجأ المرشحون الى احاطة انفسهم بمتخصصين في التسويق السياسي يتولون شؤون الحملة الانتخابية من اولها الى اخرها بدءا بمظهر المرشح وتصريحاته وظروف ظهوره المتلفز او الشعبي، وصولا الى برنامجه الانتخابي وحملته الاعلانية. كل ذلك بهدف بناء الصورة الذهنية للمرشح في ذهن الناخب بما يجعلها محببة ومقنعة.

ويستند المرشحون الى دراسات الجمهور لمعرفة ماذا يريد المواطن وماذا ينتظر منهم. وانطلاقا من هذه الدراسات يصيغون خطابهم ويبنون حملتهم وبرامجهم فتأتي استجابة لانتظارات المواطن وتحمل اقتراحات لحل المشاكل التي يعاني منها. وهكذا فان البرامج الانتخابية هي منافسة بين المرشحين على من يقدم افضل الحلول للمشاكل العامة ومن يتبنى الخدمات الافضل لتحسين الاقتصاد ورفع مستوى الخدمات للمواطن. وفي كثير من المرات تكون هذه الحملة وراء نجاح المرشح او فشله.

هذا في الدول الديموقراطية حيث اللعبة الانتخابية محترمة وحيث يتبارى المرشحون بحظوظ متساوية فتستقبلهم وسائل الاعلام ليستطيعوا ايصال رسالتهم والتواصل مع المواطنين. عندما ندرّس هذه المادة في لبنان تتوالى الاسئلة علينا من الطلاب: لماذا التسويق السياسي في لبنان يختلف عنه في الدول الديموقراطية؟ لماذا لا حملات انتخابية للمرشحين بالمعنى الوارد اعلاه؟ لماذا تغيب البرامج الانتخابية للاحزاب والقيادات؟ لماذا يتعذر على غير الطبقة السياسية الحاكمة ومن يدور في فلكها اسماع صوته او تبيان اخطاء هذه الطبقة؟

كيف يعقل ان الاشخاص انفسهم متسمرون على الكراسي منذ عقود، وما فائدة الانتخابات اذا كانت لا تؤدي الى تجديد النخب السياسية واظهار اخطائها وتطوير الحياة السياسية اللبنانية؟ وكيف يعقل ان السياسيين عندنا لا يتناولون في برامجهم حياة الناس اليومية ومعاناتهم واوضاعهم الاقتصادية والمعيشية فيما هذه المواضيع تشكل النقاط الرئيسية في البرامج السياسية للاحزاب والمرشحين في الدول المتقدمة؟

الواقع عندنا ان حملاتنا الانتخابية مجرد شعارات كمثل: "لبنان نسر يحلق بجناحيه"، و"وطن الارز الشامخ"، او "مرشح الشعب"... فيما الحقيقة ان لبنان طير هوى وتمزق، ووطن الارز بات بلد النفايات، ومرشح الشعب هو في الغالب مرشح المال والقصور.

امام كثرة اسئلة الطلاب عن اختلاف المفاهيم بين ما يدرسونه وبين ما يعيشونه، نستنتج معا ان لبنان ليس بلد الديموقراطية التي ندعيها، وان المحادل الانتخابية ليست بحاجة الى حملات تسويق انتخابية، وان المال والفقر يعطلان العملية الانتخابية، وان تخويف المناصرين من الاخر او ادعاء حمايتهم يطغي على العقول ويجمد اي طروحات تقدم في المجتمع. ونستنتج اخيرا ان الانتخابات التي يفترض ان تسمح للمواطن بمحاسبة الذين انتخبهم ما هي عندنا الا نوعا من الفولكلور يحبه الجمهور ويصفق طويلا للممثلين فيه.

الإصلاح الانتخابي بين الواقع والمأمول

د. علي رمال
(أستاذ في كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية)

عند كل حدث إقليمي أو دولي أو محلي يغيب البحث في قوانين الإصلاح الانتخابي أو حتى في الانتخابات النيابية المقبلة. وهذا مؤشر واضح على أنه لا رغبة، أقله في المدى المنظور، لدى جميع القوى السياسية في السلطة في مقاربة هذا الموضوع لأنه لا يشكل أولوية ضاغطة محليا وذلك يعود الى التطورات المتسارعة للملفات الإقليمية وخاصة في ايران وسوريا لما لها من انعكاسات مباشرة على الملفات الداخلية ومنها الانتخابات النيابية التي تشكل المدخل الأساس لاعادة تشكيل السلطة في لبنان وفق توازنات جيوسياسية جديدة في منطقة الشرق الأوسط.

واذا كان الواقع يقول بوجود أكثر من 17 مشروعا لقوانين تتضمن إصلاحات انتخابية، فان معظم هذه القوانين طرحت كـ"بوالين اختبار" وجس نبض للقوى السياسية المؤثرة في محاكاة للخارطة السياسية التي يمكن أن ينتجها كل قانون لكل فريق سياسي منفردا او مع حلفائه.

من هنا تبرز المشكلة الرئيسية في طرح مسألة النسبية الشاملة في لبنان أو النسبية مع النظام الأكثري في دوائر متوسطة أو صغيرة أو كبيرة. فكل التصريحات والمواقف للعديد من القوى السياسية الفاعلة تؤشر الى وجود رغبة في الاتفاق على قانون انتخابي يراعي في تقسيماته الإدارية الوضع الديموغرافي والسياسي لهذه القوى بحيث يكون الإصلاح عبارة عن تبادل مقاعد نيابية بين مختلف القوى السياسية وبشكل لا يؤدي الى تعديل جوهري في البيئة السياسية أو في موازين القوى الحالية، وهذا ما يدفع البعض الى طرح تقسيمات تتسم بـ "الغموض البناء" المبني على نتائج انتخابات العام 2009.

أما الملحقات الإصلاحية لهذه القوانين كالانفاق الإعلاني وحق المغتربين في التصويت وتمثيل المرأة وتخفيض سن الاقتراع وتنظيم الاعلام... الخ لم تشكل على مدى الشهور الماضية الا مادة لمبارزات إعلامية هدفها ايهام الرأي العام أنها من أساسيات الإصلاح الانتخابي فيما الهدف من أي اصلاح انتخابي هو تجديد

> **لا بد أن يبدأ أي بحث إصلاحي في انتاج قانون حديث للأحزاب يخرج جميع القوى من الاصطفافات الطائفية والمذهبية والمناطقية**

الحياة السياسية وبناؤها على أسس وقواعد صلبة تخرج لبنان من الأزمات المتلاحقة التي تعصف بمؤسساته السياسية والدستورية، وليس إعادة تموضع القوى الحالية في السلطة.

بالمقابل فان القوى السياسية خارج السلطة لا تعمل بشكل جدي لطرح مشاريع إصلاحية واضحة مكتفية بطرح النسبية في محاولة للحصول على بعض المقاعد النيابية التي ان حصلت لن تتعدى أصابع اليد في ظل الاصطفافات السياسية الحالية.

فاذا كان المأمول من الإصلاحات الانتخابية تجديد الحياة السياسية وبناء المؤسسات على أسس ديموقراطية حديثة، فلا بد أن يبدأ أي بحث إصلاحي في انتاج قانون حديث للأحزاب يخرج جميع القوى من الاصطفافات الطائفية والمذهبية والمناطقية ويسمح بتشكيل أحزاب على المستوى الوطني تتقدم للانتخابات وفق برامج عمل تستجيب لحقوق جميع اللبنانيين وليس لفئة دون أخرى. إضافة الى ضرورة إعادة النظر بقوانين الاعلام والمطبوعات لجهة الغاء حصرية البث والنشر.

فاعتماد النسبية جزئيا أو كليا في أي قانون إصلاحي يتطلب وجود قوى متنافسة منظمة لها برامجها وتمتلك أدوات التعبير وحرية الظهور الإعلامي، خاصة بعد فشل التجربة الإعلامية التي رافقت انتخابات 2009. هذا الأمر اذا حصل، يتطلب إعطاء الأحزاب المشكلة لخوض الانتخابات فترة زمنية لا تقل عن ستة أشهر ما بين تشكلها وإعلان مواعيد الاقتراع، إضافة الى عدة أمور مرتبطة بالإجراءات التنظيمية أهمها:

-إعطاء فترة زمنية من 60 الى 90 يوما ما بين انتهاء الترشيحات ومواعيد الاقتراع لإتاحة الفرصة للجميع لطرح برامجهم وإنجاز حملاتهم الانتخابية.

-إعادة النظر بتوزع صناديق الاقتراع بشكل يسمح بالاقتراع خارج منطقة الإقامة المدونة على بطاقة الهوية.

إضافة الى العديد من الأمور التنظيمية المرتبطة بيوم انتخابي واحد ولوائح شطب وطنية وليس مناطقية.. الخ

والسؤال الذي يطرح نفسه من يتبنى اليوم موضوع الإصلاحات الانتخابية؟

حتى الآن يبدو أن مؤسسات المجتمع المدني تفرد منفردة في موضوع الإصلاحات الانتخابية وهي تنظم بشكل دائم مؤتمرات وندوات ووقفات تحفيزية للقوى والفاعليات السياسية والاجتماعية من أجل إبقاء هذا الموضوع متداولا لدى الرأي العام اللبناني. فيما تتشابه مواقف وسائل الاعلام مع مواقف السياسيين، اذ تكتفي هذه المؤسسات باستعراض المواقف والتصريحات المرتبطة بالإصلاح الانتخابي والتي غالبا ما شكلت ظلالا لقضايا مطلبية ذات طبيعة دستورية وإدارية واجتماعية كمثل انتخاب رئيس للجمهورية أو تفعيل العمل الحكومي أو التشريع في مجلس النواب أو التعيينات في المراكز الأمنية والحراك المدني وأزمة النفايات والكهرباء والفساد الإداري.. الخ

واذا كانت الصحافة المكتوبة خصصت بعض مقالاتها في شهري أيلول وتشرين الأول من العام 2005 لشرح قوانين الإصلاح الانتخابي، الا أن محطات التلفزة اكتفت في عرض مواقف الأطراف السياسية دون الغوص في شروحات وتفسيرات لمشاريع القوانين الإصلاحية التي طرحت خلال الأشهر الماضية.

فبين الواقع الحالي الذي تغيب فيه مواضيع الإصلاحات الانتخابية عن التداول يبقى المأمول من الاعلام أن يتمايز عن المواقف السياسية ويدفع باتجاه بناء رأي عام ضاغط لاعادة الحياة الديموقراطية الى المؤسسات السياسية.

فلنحوّل منابرنا الإعلامية وسيلة لتعميق "الوعي الانتخابي"

وليد عبود
(رئيس تحرير أخبار MTV)

لبنان من أزمة الى أخرى، ومن مأزق الى آخر. لكن قانون الانتخاب يبقى حتى إشعار آخر أكبر الأزمات وأعظم المآزق على الاطلاق. والدليل على ذلك: التأجيل الدائم للانتخابات النيابية، والهرب من مواجهة الواقع بتمديدات لمجلس النواب، لا يبدو ان القائمين على البلد يريدون لها أن تنتهي.

والأخطر ان اللجنة النيابية المكلفة وضع قانون جديد للانتخابات تراوح مكانها. فلا حديث عن خطوات جدية، وعن اجتماعات فاعلة ومثمرة... وطبعاً لا حديث عن انجاز ما تحقق على هذا الصعيد. هكذا تحول قانون الانتخاب جزءاً لا يتجزا من العقم السياسي والاداري الذي ضرب البلد.. بل تحول ، للأسف، عنوانا من عناوين الفشل لدولة فاشلة، وجمهورية في طور الانحلال.

نحن اذاً في عين العاصفة. ولأننا كذلك وجب وضع استراتيجية واضحة ومتكاملة للخروج من دائرة الخطر. البند الأول في هذه الاستراتيجية يمر حكماً بانتاج مجلس نواب جديد، تبدأ من خلاله عملية اعادة تشكيل السلطة.

لكن كيف لنا ذلك، والمسؤولون يماطلون؟ والنواب يتريثون؟ وأصحاب القرار من اتخاذ اي قرار يتهربون؟

الحل ليس مستحيلاً ويتلخص بالآتي: استعمال الصحافة والاعلام وسيلة ضغط على المسؤولين.

فلقد ثبت بعد سبعة أعوام من التجارب المستمرة، والمرّة، ان المسؤولين عندنا لا يريدون تجديد قانون الانتخاب. لذا فهم يماطلون الى ما لانهاية ويتبعون سياسة حافة الهاوية، حتى يسلّم الجميع، وقبل الانتخابات بأسابيع، بالعودة الى أي قانون، حتى لا تضيع فرصة الانتخاب نهائياً.

من هنا أهمية دور الاعلام، ومسؤولية الصحافة.

ليس مسموحاً بعد اليوم أن نلدغ من الجحر نفسه مرات ومرات.

ليس مسموحاً بعد ثمانية أعوام من التوقف القسري عن ممارسة حق الانتخاب أن نعود الى قانون انتخابي كيفما كان، أي قانون الضرورة واللحظة الاخيرة. وفي هذا المجال مسؤوليتنا كإعلاميين كبيرة وكبيرة جداً.

فإذا كان المجتمع المدني يحاول من خلال تنظيماته المتعددة وتشكيلاته الكثيرة تكوين مجموعة ضغط على مجلس النواب، لإنتاج قانون جديد وعصري ومتطور، فلماذا لا نرفده نحن بالدعم المطلوب حتى لا تكون تحركاته مجرد صرخة في واد؟

وعندما أقول الدعم المطلوب، فإن هذا يتطلب وضع خطة مستدامة لمواجهة "تآمر" المسؤولين على حق اللبنانيين في الانتخاب.

فالمسؤولون يتكلون دائماً، إما على قصر نفسنا كصحافيين، أو على نفاد صبرنا كإعلاميين، وعلى عدم تركيزنا على موضوع معين.

هم يعرفون تماماً أن الاعلام عندنا نادراً ما يركز على أمر واحد، أو نادراً ما يتابع قضية واحدة حتى النهاية.

اعلامنا في هذا المجال انتقائي. قضاياه كثيرة، ومواضيعه متعددة، وهذا ما يستغله السياسيون حتى النهاية.

والخطوة الاولى في هذا المجال تبدأ باعتبار الاعلام جزءاً من الحراك المدني، بمعنى ان يحوّل قانون الانتخاب قضية دائمة له، حتى انتاج القانون المنتظر.

لكن المطالبة لوحدها لا تكفي. بل ينبغي في الوقت عينه خلق وعي لدى الناس، ولدى المجتمع، ليعرف بأي قانون يطالب، وفي سبيل أي قانون يسعى.

والاعلام في هذا الاطار مقصر بعض الشيء، علماً ان قوانين الانتخاب ليست أموراً سهلة او عادية.

ان التفريق بين قانون يرتكز على الأكثرية وقانون آخر يرتكز على النسبية ليس سهلاً. وبالتالي فإن هذا الامر يتطلب تكوين ثقافة سياسية لدى الناس، أين الاعلام منها؟ والى اي حد يسعى اليها؟

ثم ان المواد الاصلاحية في أي قانون انتخابي هي نتاج عمل دائم دائب، ونتاج نضال مصدره الوعي. فإلى اي حد ساهم الاعلام يوماً في زيادة وعي الناس بالمواد الاصلاحية؟ والى اي حد دفع مثلاً في اتجاه اقرار الكوتا النسائية؟ وهل ساهم يوما في شرح آلياتها وأهدافها وغاياتها وحتى مرحليتها؟

لنعترف: الاعلام في الموضوع الانتخابي مقصر بعض الشيء. وهو تقصير على مستويين: المستوى الاول للدفع في اتجاه قانون انتخابي على البارد وليس قانون اللحظة الاخيرة، والمستوى الثاني لبلورة وعي لدى الناس في سبيل ادراج البنود الاصلاحية الضرورية في اي قانون انتخابي جديد.

وهذا الاعتراف يقودنا الى ضرورة المباشرة باصلاح الخلل...

فلنحوّل منابرنا الاعلامية وسيلة ضغط على المسؤولين لإنتاج قانون انتخابي بأسرع وقت ممكن.

كذلك فلنحوّل منابرنا الاعلامية وسيلة لتعميق "الوعي الانتخابي" لدى الناس، بحيث يدرك الرأي العام أبعاد اي قانون انتخابي جديد، ويصبح قادراً على التمييز بسهولة بين الصح والخطأ في كل موضوع وفي كل بند.

ان مسؤوليتنا كبيرة، فهل نتحملها قبل فوات الاوان، أي قبل تضييع المواطن مرة أخرى، وبالتالي قبل ضياع الوطن؟؟

قانون الانتخابات: خطوط متوازية لا تلتقي

غسان حجار
(مدير تحرير "النهار")

خطان متوازيان لا يلتقيان، بل لنقل انها خطوط متوازية، طوعتها الوصاية، وأبى أصحابها الخروج من الطريق المرسوم وتغيير مساراتهم للالتقاء معاً في مشروع يحقق مصلحتهم الجماعية، ومصلحة الوطن الذي ارتضوا به، أو فرض عليهم، لكنه تحوّل مع الوقت وطنهم الذي لا بديل لهم منه.

ندور في حلقة مفرغة. يبرز متحمسون ويقابلهم معترضون. تتحرك جمعيات ومنظمات اهلية من المجتمع المدني في لبنان، مطالبة بقوانين عصرية، مدنية، علمانية، أو تعتمد الكوتا النسائية. لكن النتيجة محسومة لمصلحة قوى الامر الواقع. تلك القوى، التي كان معظمها ميليشيات تفرض إرادتها بالقوة، فإذ بها بين ليلة وضحاها، تدخل في اللعبة السياسية، فتنسف أساساتها، لتصبح السياسة اللبنانية ميليشيوية بامتياز، ومذهبية بامتياز. الاحزاب خسرت تنوعها خلال الحرب، ونشأت أخرى أكثر مذهبية، تتمظهر بالعلمنة احياناً، وتتلطى بخطاب ظاهره وطني غالباً.

نقف حالياً امام استحقاق جديد قديم، يعود الى ما قبل الاستقلال الذي تحقق عام 1943. منذ ذاك الحين ونحن امام تحدي عدم الثقة والخوف من الآخر والديموغرافيا اللعينة في منطقة تتخبط بصراعات دينية منذ فجر التاريخ. المسيحيون اكتشفوا منذ عهد الاستقلال ان زيادتهم العددية لا توازي التزايد الاسلامي. تمسكوا بالمعادلة القديمة التي اخترعوها بدعم فرنسي (5+4)، واعتبروا انها ضمانة لدورهم، الى ان اتت الحرب عليها، فكانت المناصفة مع اتفاق الطائف لتوازي ما بين الحاكمين بمعادلة مارونية سنية وفئة المحرومين التي لشدة جوعها الى السلطة تحولت حاكمة بنهم. واذا كانت المناصفة اعتبرت حلاً نهائياً مع قرار بتعطيل العداد، فإنها تحققت بالعدد، أي بالشكل، ولم تكن فعلية. احتفظ المسيحيون بالثلث على الصعيد الوطني، وبما يقارب ثلثي عدد نوابهم انسجاماً مع واقعهم العددي، وتقاسم شركاؤهم الحصة الباقية، بل وتنازعوا عليها. وتدخلت الوصاية السورية في كل الحصص تقريباً.

السنّة الذين خافوا من تحول دورهم هامشياً، امسكوا بالسلاح الفلسطيني اولاً، لمواجهة شركائهم: المسيحيون الكتائب ولاحقاً القوات، وحركة أمل الشيعية، والاشتراكي الدرزي. وزاد من خوفهم التدخل السوري، وسقوط البندقية الفلسطينية، فلجأوا الى العدد عبر تجنيس عدد كبير من السوريين والعرب السنة، فكان مرسوم التجنيس الشهير الذي ضاعف من قهر المسيحيين. وها بعضهم يطمح الى ابقاء اللاجئين السوريين في لبنان، ودمجهم لاحقاً، بما يبدل في الديموغرافيا التي تفرض متغيرات لاحقة.

في المقابل، أقدم الشيعة على الارتباط عضوياً بإيران التي مدّتهم بالمال والسلاح ليحققوا توازناً، بل تفوقاً على باقي المكونات اللبنانية، واعتمدوا سياسة "اقتحام" كل مؤسسات الدولة واداراتها، والامساك ببعضها. وأدّت عسكرة مجتمعهم تحت شعار المقاومة، الى الامساك بمفاصله الامنية والسياسية والحزبية، وصارت مناطقهم تشبه الغيتوات المقفلة على الغير، مما جعل خياراتهم الانتخابية محدودة ومحصورة وممسوكة، وتحولت الى ما يشبه الاقتناع.

هذا الواقع لا يوحي بالثقة ما بين مكونات المجتمع، وبالتالي لا يدفع باتجاه تطبيق اتفاق الطائف بانتخاب مجلس نواب خارج القيد الطائفي، اذ ان لعبة الديموغرافيا ستؤدي دورها السلبي وتحرم مناطق كثيرة من تنوع التمثيل والتعدد. وسيجد كثيرون انهم باتوا غرباء في مناطقهم، بل ازدادوا غربة، مما سيحملهم على النزوح، وبالتالي زيادة الفرز المذهبي وفق المناطق، وايجاد واقع كانتونات طائفية.

اما الاقتراح الآخر القائم على النسبية، فرغم انه عصري، الا ان دراسة نتائجه ليست واضحة بشكل كاف، فكل فريق ينتقي منه ما يناسبه مرحلياً، ويقسم الدوائر وفق مصلحة جماعته، من دون دراسة جدواه الوطنية والتي تحافظ على الصيغة اللبنانية، وبالتالي سيكون تطبيقه ممسوخاً، ولا يؤدي الغاية المطلوبة منه لناحية حسن التمثيل، ودفع التفاعل الوطني قدماً.

ارجأنا الانتخابات النيابية مرتين، ومددنا للمجلس الحالي مرتين متتاليتين، ووعدنا مرتين بالمباشرة في الاعداد لقانون انتخاب جديد، ولم يحصل شيء مما وعدنا به. ولرفع العتب كلف الرئيس نبيه برّي لجنة نيابية لإعداد مشروع قانون يتفق عليه معظم المكونات اللبنانية من قوى الامر الواقع. والرئيس برّي يعلم علم اليقين ان اللجنة لن تتوصل الى اي اتفاق، بل انها لن تتقدم قيد انملة، ولها في تجارب اللجنة التي سبقتها وفشلت فشلاً ذريعاً، خير مثال.

حدد الرئيس بري مهلة لعمل اللجنة تنتهي في مطلع شباط المقبل، اي بعد ايام قليلة، لتذهب الافكار ومشاريع القوانين الى الهيئة العامة لمجلس النواب، في حال فتح المجلس ابوابه في الدورة التشريعية المقبلة، وفي حال قرر الرئيس بري وضع الاقتراحات على جدول الاعمال، وفي حال قرر النواب التجاوب مع الفكرة وبحث الاقتراحات لإقرار أحدها، لا تعطيل الجلسة واغراقها بالمشاريع، أو تطيير النصاب.

الى اليوم، لا اتفاق على مشروع واحد، يذهب به النواب الى المجلس، لإقراره، رغم التقارب في الطروح، بعد سقوط المشروع الارثوذكسي، والتوجه نحو النسبية التي يرى فيها بعض الملمين بالقوانين الانتخابية بدعة لا تصلح للواقع اللبناني بتاتاً.

هل نضيع الوقت عمداً للوصول الى موعد الاستحقاق النيابي في 2017، فنعيد الكرة وفق قانون الستين، ولمرة واحدة فقط؟ ثم ننسى كل الوعود بعد حين، لنستفيق مجدداً على عتبة السنة 2021، ونكرر القصة، ليصبح استحقاقنا تماماً كقصة ابريق الزيت؟

بعد فشل "النسبية" فلتكن "الكوتا النسائية" بداية الاصلاح

منير الخطيب
(مدير تحرير موقع "السفير")

لا يضيع اللبنانيون فرصة لتضييع فرص التغيير الا واغتنموها. وبات تبديل الحال من المستحال. بالأرقام اللبنانيون لا يثقون بنظامهم ولا يعتبرون أنفسهم ممثلين في السلطة، ومع ذلك ينتجون السلطات ذاتها، وينقلون المواقع من الاباء الى الأبناء بسلاسة لا توصف. ويجمع اللبنانيون أيضا على أن أصل العلة في قانون الانتخابات الذي يُفصِّل في كل دورة انتخابية على مقاس الاقوياء في الحكم. في انتخابات العام 1996 تم تقسيم لبنان الى خمس دوائر انتخابية هي المحافظات الأربع بيروت والجنوب والشمال والبقاع، أما المحافظة الخامسة أي جبل لبنان فقسمت الى ست دوائر لترضي الجميع بالعدل.

أصل العلة معروف. السلطة تستنسخ ذاتها من موسم انتخابي الى آخر. المشكلة ان الاعلام، الرقيب على السلطة متواطئ معها. تقرير مؤسسة "مهارات" الأخير الذي رصد المحتوى الانتخابي في الاعلام، أظهر ضعف الاهتمام الذي يوليه الاخير للانتخابات، وذريعته بكل بساطة، وهي صحيحة للأسف، ان الجمهور لا يريد هذه المادة. من غير المعقول الا يتم تناول الانتخابات كمضمون رئيسي في عام الانتخابات المفترض، أي العام 2015، سوى في تسعة في المئة من تقارير الصحافة المكتوبة التي تناولت الانتخابات، وفي سبعة في المئة من تقارير نشرات الاخبار. ولولا اصطفاف وسائل الاعلام خلف التيارات السياسية الداعمة مباشرة أو بصورة غير مباشرة لها، لما ظهرت التقارير الصحافية التي ألقت الضوء على هواجس المسيحيين بالنسبة الى المناصفة الفعلية في التمثيل الانتخابي. وبدرجة أقل طغت قضية النسبية بعد نجاح المجتمع المدني في فرض القضية المذكورة في وسائل الاعلام عبر تكثيف انشطته ونجاحه باطلاق شعار سهل التداول "النسبية هي النظام في التمثيل النيابي". هنا الاعلام انساق في الحملة مع احتفاظه بسلبيته المعتادة. وكأنه اعتبر نفسه قد أدى واجبه للعلى فاكتفى. مع أن النسبية كانت ولشريحة كبيرة من اللبنانيين فرصة حقيقية للاصلاح واعتمدت في قانون "اللقاء الارثوذكسي" الذي كان يحظى بتوافق الكتل النيابية الرئيسة باستثناء كتلتي "المستقبل" و"التقدمي الاشتراكي".

"القانون الارثوذكسي" نموذج عن الفرص الضائعة على اللبنانيين. هنا لعب الاعلام دوراً مباشراً في دفن هذا القانون حياً. أخذ معارضو القانون عليه "تسميته". فالتسمية مذهبية، وفكرة القانون كذلك، ان نظر اليها بصورة سطحية، وعلى طريقة الاعلام في اعتماد الشعارات الرنانة لتبسيط الامور، لينتهي الأمر بتسخيفه. وصار العارف بالانتخابات وغير العارف، يسأل كيف يرضى اللبنانيون ان يصوتوا بقانون عنوانه طائفي؟ وكيف يرتضون لأنفسهم ان تصوت كل طائفة لنفسها؟ وكيف ان الزوجين في منزل واحد لن يكون بمقدورهما التصويت للمرشح ذاته في حال كانا من طائفتين مختلفتين.

فكرة القانون التي تجاهلها الاعلام، تنحصر في تبيان الفارق بين قانونية الانتخابات وبين شرعيتها. في الدستور اللبناني، اللبنانيون متساوون في الحقوق والواجبات، باستثناء المرأة، وهذا عيب فاضح، يستوجب إعادة النظر في الدستور من أساسه، لا في قانون الانتخاب فحسب. ما علينا، يقول الدستور بأن ينتخب اللبنانيون نوابهم مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، ونسبياً بين طوائف الديانتين، ونسبياً بين المناطق. هنا التساوي بين المسيحيين والمسلمين في توزيع المقاعد، يستلزم التساوي أيضا بين ناخبي الديانتين في ايصال مرشحيهم الى البرلمان. صحيح ان الدستور لم ينص على التساوي في انتاج أعضاء البرلمان واكتفى بالمناصفة بين المسيحيين والمسلمين، الا ان مقدمته، أي مقدمة الدستور المفسرة لبنوده والمرسخة لروحيته، تقول "لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك"، وعليه تكون أي سلطة ناتجة عن خلل في توزيع مقاعد البرلمان وبالتالي انتاجها، يجعل من السلطة المذكورة غير شرعية وغير ميثاقية. مشاركة الطوائف بالتساوي في السلطة بصورة صادقة هي الميثاقية التي ينص عليه الدستور. أن يفوز بالنيابة مرشحون مسيحيون بأصوات ناخبين مسلمين، لا يعني تعايشاً بأي حال من الاحوال، بل استتباعاً، أن لم نقل "ذمية". والدستور ينص أيضا على أن النائب يمثل كل اللبنانيين لا ناخبيه فقط، هنا بالامكان نقل المنافسة بين الطوائف الى منافسة داخل الطائفة لخدمة كل اللبنانيين. وبما ان المشكلة الأساس هي في انتاج سلطة جديدة، تضمن النسبية المطروحة في "القانون الارثوذكسي" ان يتحمل اللبنانيون نتائج خياراتهم السياسية كون التمثيل النسبي سيفتح الباب لضخ دم جديد في البرلمان لا يتيحه النظام الاكثري، خصوصا مع هيمنة الأحزاب الممثلة للمسلمين، أي "حزب الله" وحركة "أمل" وتيار "المستقبل" على قواعد ناخبيهم، بصورة شبه مطلقة. اذاً يبقى المدخل للاصلاح توسيع مساحة المشاركة المسيحية، بأن ينتخب المسيحيون النواب المسيحيين. ومع اعتماد لبنان دائرة واحدة مع مراعاة تمثيل المناطق من شأنه أن يجعل كل نائب أو مرشح او تكتل سياسي واسع أن يهتم بسائر المناطق اللبنانية، ما يعزز التواصل والشراكة والانماء المتوازن. وما يحول البرلمان من بيوت متناحرة الى بيت حقيقي لكل اللبنانيين يختبرون داخله العيش المشترك، لا في الشارع. مع تأمين عدالة التمثيل حيث تنال كل لائحة المقاعد التي توازي نسبة الأصوات التي نالتها، تصبح شرعية الانتخابات تحصيل حاصل. ولكن الفرصة ضاعت. وفي أقل من أربع وعشرين ساعة، على موعد جلسة التصويت على القانون، طار القانون. هنا الاعلام لم يسأل لماذا وكيف.

القانون مازال في أدراج مجلس النواب، نظريا هو الوحيد المطروح للتصويت كون الهيئة التي شكلها رئيس المجلس لم تتوصل بعد إلى مشروع قانون تسووي تقبل به الكتل الرئيسة التي لن تقبل بحسب ما هو بائن إلا بقانون يحفظ مكانها وموقعها في السلطة التي يمقتها اللبنانيون، ومع ذلك يعيدون انتخابها!

مهلا ربما يكون المدخل للإصلاح إقناع الجميع بقانون بائد كقانون الستين الذي اعتادوا عليه، ولكن ليسمحوا لنا بتعديل واحد. الكوتا النسائية. عل الإصلاح يأتي بأصواتهن. لا بد من محاولة أخيرة. والإعلام جاهز لمناصرة المرأة من باب أن هذا ما يريده الجمهور. وليكن شعارنا المرأة هي "الكوتا" في اللوائح الانتخابية. اثنان في المئة من اللبنانيين يثقون بمؤسساتهم بحسب استطلاع لـ "الجمعية اللبنانية من أجل ديموقراطية الانتخابات" (لادي). لا أظن الرقم بحاجة لشرح. إشراك المرأة بات هو الاساس والمدخل لتعزيز الثقة وتوسيع المشاركة السياسية. هل يستفيق الإعلام؟

التغطية الاعلامية للانتخابات.. تجربة صحافي مخضرم

ابراهيم بيرم
("النهار")

بحكمي المهني كصحافي، قدّر لي ان أواكب مجرى العملية الانتخابية النيابية في لبنان، تحضيرا واجراءات واقتراعا منذ أول انتخابات رئاسية جرت، اثر الانتقال الى النظام السياسي المبني على أساس "اتفاق الطائف" وذلك في عام 1992.

أقر بأنني كنت غريبا عن المشهد المستجد عن ثقافة الانتخابات وعن تأثير الانتخابات في تطوير الحياة السياسية وتداول السلطة، كنت كما أبناء جيلي خارجا من زمن حرب أهلية مديدة نسبيا، أعادت قولبتنا فكريا وثقافيا على ايقاعها اليومي، حيث الحياة السياسية النيابية وما يتفرع عنها معطلا كليا ان لم نقل غائبا عن الابصار والاذهان والمدارك.

كان الهمّ الذي يعتمل في وجداننا كمكتوين من نار الحرب على مدى أكثر من 17 عاما، أن تغيب لغة المدافع من دون اي اعتبار آخر، لذا فرحنا بالوليد الاتي، وليتنا لم نفرح، لأنه لم يكن مكتملا، واستطرادا لم يكن قابلا للتطور نحو الامثل والافضل.

في انتخابات عام 1992، لم نتعمق كثيرا في مسائل جوهرية تتصل بالعملية الانتخابية كقانون الانتخاب ولدور الافراد و"الكوتا" النسائية وآلية الانتخاب وما يتفرع عنها من لوائح الشطب ومن البطاقة الانتخابية وسواها. انصرف اهتمام الاعلام، كل الاعلام في حينها، الى مسألة المقاطعة المسيحية للانتخابات وكيفية سعي المعتلين سدة السلطة في حينها، الى اتمام هاتيك الانتخابات بأي شكل وبأي ثمن لكي يشرعنوا في عجالة عملية تربعهم على رأس النظام والسلطة.. وهكذا أجريت أول انتخابات في عهد الطائف على أرضية اشكالية وطنية وميثاقية، تعمقت لاحقاً لتكون أحد روافد الازمات المتناسلة التي وضعت البلاد دوما على صفيح ساخن. ولاحقا، وتحديدا في دورتي عامي 1996 و2000، يؤسفني القول بأن معظم الاعلام كان بمثابة "شاهد زور" على عملية الانتقاء الاستنسابي للقوانين التي تحكم العملية الانتخابية، اذ كانت تنطوي على كل ما ينطبق عليه اليوم المثل القائل "الصيف والشتاء على سقف واحد"، حيث تفصّل هذه القوانين على قياس مصلحة أشخاص وجهات بعينها لارضائها ولتمكينها من الحكم، ولاقصاء أشخاص وجهات اخرى غير مضموني الولاء للنظام السياسي الذي كان يتشكل في تلك الفترة تحت عباءة ما صار يعرف بـ"الوصاية السورية"، ولعل أكثرها فجاجة ما جرى في انتخابات عام 2000، حيث حكمت العملية الانتخابية الخطوط المضبوطة بدقة لما صار يعرف بقانون غازي كنعان.

ثلاث دورات انتخابية متتالية كانت كفيلة بتهيئة كل المناخات والارضيات الكفيلة بتسليم مقاليد الحكم والسلطة كاملة لطبقة سياسية بعينها، ومعها رست تقاليد وعلاقات سياسية مشوهة تتنافى مع أبسط القواعد الديموقراطية، اذ طغت الزبائنية السياسية وعمليات الاضطهاد والاقصاء والتهميش لكل من يضع نفسه خارج "السيستم" أو يحاول الاعتراض أو المواجهة أو المطالبة بدور او حصة.

كانت الطبقة السياسية تظن انها من خلال وضع قوانين انتخاب انتقائية مناسبة لمصالحها ومن خلال تلاعبها باللعبة الديموقراطية انها ترسي أسس حكم لا يحول ولا يزول، ومحصور الدخول اليه الا لحفنة قليلة من الاعضاء. ربما لم يدر في خاطرها انه سيأتي يوم بعد نحو خمسة أعوام وتنفجر الازمة الكبرى التي تراكمت على مدى نحو عقد ونصف من الزمن.

الاعلام في تلك الحقبة كان في موقع المراقب المتابع أكثر مما هو في موقع الباحث عن دور فاعل يساهم في الاضاءة على مكامن الخلل وعلى بؤر الخطر المتنامية في العتمة يوما بعد يوم. كإعلاميين جررنا جرا الى مناطق ومساحات أرادها أركان الطبقة السياسية لأسباب عدة تتصل بواقع الاعلام والاعلاميين من جهة، وعدم اقتناعنا واقتناع الاخرين بأننا سلطة رابعة فعلية. خال بعضنا انه بعيد الاحداث المهولة بعد شباط عام 2005 (اغتيال الرئيس رفيق الحريري) وانسحاب سوريا، بأن في لبنان ثمة فرصة للعبة سياسية أكثر رحابة وأكثر انسجاما مع القواعد والمفاهيم الديموقراطية التي ستأخذ مداها الاقصى، لكن فوجئنا لاحقا كإعلاميين بأن مكونات الطبقة السياسية ما لبثت ان تناست خلافاتها وتناقضاتها، وأبرمت تفاهما خفيا بعيدا عن أنظار الاعلام الذي كان تبين له انه ليس في أفضل الحالات التي تجعله شريكا مؤثرا في اللعبة السياسية وفي التأثير على الرأي العام، انطلاقا من دوره الاصلي ووظيفته الاساسية. فجلّ الاعلام، ان لم نقل كلّه "استتبع"، وما أدراك ما الاستتباع. في آخر انتخابات جرت في عام 2009، بدا واضحا ان الاعلام أخذ دورا أفعل، اذ انوجد جيل من الصحافيين تلقى قسطا أكبر من الثقافة الانتخابية، وتماهى أكثر مع حراك منظمات المجتمع المدني الساعي الى عملية انتخابية أكثر شفافية وديموقراطية وقبول أركان السلطة بهيئات رقابية على العملية الانتخابية تؤمن نزاهتها وشفافيتها.

الفرصة امام الاعلام للتمرس بدور أفعل في العملية الانتخابية مبتدأ وخبرا، صارت أكثر من اي وقت مضى، بفعل تطور أنظمة الاعلام نفسها من جهة، وبفعل ارتفاع أكبر لأصوات شرائح أوسع من المجتمع تطالب بنظم وقوانين انتخابية أكثر عصرنة، وتضفي الى فتح الباب امام تجديد الدماء في جسد الطبقة السياسية التي أوشكت على أن تصير "ملكيات" بتقاليد حكم مختلفة تعود لعصور خلت.

وأيضا بفعل الانسدادات الدائمة امام الحلول والتسويات السياسية، وازدياد مآزق السلطة والطبقة الحاكمة وتعطل مؤسسات الحكم. الاعلام، ينبغي اولا ان يعتبر نفسه جزءا اساسيا من عملية الاصلاح الانتخابي والسياسي، يهيئ لذلك مساحات أوسع، ويربي جيلا اعلاميا على قدر كبير من الثقافة والمعرفة بهذا المجال، على نحو يجعلها مرجعا في هذا الشأن مستعدة للمناقشة ولالقاء الاضواء الساطعة على مكامن الخلل وعمليات "التزوير" التي لا تقتصر على اجراء واحد كالتلاعب بصندوق الاقتراع، بل تبتدئ اصلا من خلال الامتناع عن "ترهيب" الناخب بأشكال شتى وزيادة وعيه وثقافته الانتخابية، على نحو يعزز الاقتراع الواعي عنده والمبني على قناعة بأهمية العملية على مستقبله ومستقبل وطنه، وهو ما يمكن تسميته ببعث روح الالتزام بالاقتراع لدى الناخب.

ان الاعلام المتخصص بقضايا تغطية الانتخابات، يحتاج برأيي الى عملية اصلاح، وتثوير وعصرنة، مماثلة لعملية الاصلاح المنشودة في قوانين الانتخاب وفي العملية الانتخابية، ومبتدؤها افهام الاعلامي المتخصص في هذا الميدان، ان مهمته رسالية وانها لا تقتصر على يوم الانتخاب نفسه، بل في فترة الاستعداد ثم بعد اكتمال عقد المجلس النيابي، حيث دوره رصد أداء هذا النائب وذاك، ولتحديد مدى مساهمته في التشريع والتطوير، لا ان يكون نائب مناسبات وخطب.

الإعلام مرآة السياسة وأسيرها والاصلاح يبدأ من تحريره من قبضتها

هدى شديد
("النهار" – "LBCI")

في بلد تفصّل فيه قوانين الانتخاب على قياس طبقة سياسية احتلّت مفاصل السلطة، توزّعتها مناطق نفوذ وتوارثتها، كل شيء يصبح مباحاً أمامها في سبيل الإطباق على هذه السلطة، والتمدّد فيها بالزمان والمكان. يقال إننا في لبنان تجاوزنا زمن الإقطاعيات ويقال إننا بنظامنا ودستورنا بلد ديموقراطي تنبثق فيه السلطة عن انتخابات توصف بأنها حرة ونزيهة وديموقراطية. مُذ عدنا بعد الحرب الأهلية الى الانتخابات في العام 1992 لم تتمكن الحكومات ولا المجالس النيابية المتتالية من وضع قانون انتخاب جديد، ولم تنفّذ صيغة القانون الانتخابي التي نصّ عليها اتفاق الطائف. كان يفترض بأن يكون قانون الانتخاب احد ابرز الإصلاحات الدستورية بعد الطائف، ومع ذلك، لم يقدم مجلس نيابي على مثل هذه الخطوة، انطلاقاً من حسابات الربح والخسارة التي تتقنها المجموعة الحاكمة بأمرها. إنه القانون المعروف بقانون 1960 يتجدّد دورة بعد اخرى، وفي كل مرحلة يفصّل على قياس المجموعة الحاكمة. شكلت لجان خاصة لوضع قانون انتخاب حديث، ومنها لجنة فؤاد بطرس التي تمكنت من صوغ مشروع يجمع بين النظامين النسبي والأكثري، ولكن الطبقة السياسية المتمدّدة والمتجذّرة في المجلس النيابي والحكومات المتعاقبة تجاوزت هذه العملية الإصلاحية باللجوء الى قانون الانتخاب المعروف بقانون الستين، الذي تعوّدت به الطبقة الحاكمة على احتكار التمثيل النيابي والسياسي وتقاسمه فيما بينها. لم تكتف هذه المجموعة الحاكمة بفرضها قانون الستين، بل تذرّعت بالضرورات الامنية لتمدّد لمجلسها مرتين متتاليتين، مع وعد في كل مرة بإنجاز قانون انتخاب حديث قائم على النسبية. شُكلت لجان نيابية، عقدت الاجتماعات والخلوات، وأطلقت عناوين برّاقة لقانون يجمع بين النظامين النسبي والأكثري، وفصّلت أرقاماً بين هذا النظام وذاك، واختلف أعضاؤها على توزيع النسب هنا والتقوا عليها هناك، مع مراضاة لهذا المرجع الطائفي وذاك بتقسيمات انتخابية تلائم طموحاته وزعامته. حتى ان رئيس الجمهورية السابق ميشال سليمان، وقبل انتهاء ولايته، أصرّ على وضع قانون انتخاب حديث قائم على النسبية، ليسجّل لعهده إنجازاً عجز عنه الآخرون، أقرّت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي قانون انتخاب يجمع بين النسبي والأكثري، وأحيل الى مجلس النواب لمناقشته وإقراره، فتمّ ضمّه الى مجموعة مشاريع واقتراحات قوانين، يقارب عددها السبعة عشر، المقفل عليها في ادراج المجلس المعطل. وما اللجنة النيابية الاخيرة التي تعقد خلواتها بعيداً عن الاعلام سوى عيّنة عن اللجان النيابية العقيمة التي سبقتها. وليس أدلّ على عقمها سوى المقولة المتداولة في اروقة ساحة النجمة منذ القدم وحتى اليوم "اللجان مقبرة المشاريع والاقتراحات". بهذه اللجنة يستقطع الوقت الضائع، الى ان تأتي التسوية الكبرى فيبيع اصحاب الشأن والنفوذ ما يملكون من اوراق سياسية لينالوا في المقابل قانون انتخاب يحفظ لهم مواقعهم واقطاعياتهم الحديث منها والقديم.

في كل مرة، كانت استعراضات ابتكار قانون انتخاب عصري تنتهي وبعد طول نقاش وجدال وتقاسم جلد الدبّ قبل اصطياده، كما تبدأ، والإعلام "شاهد ما شافش حاجة".

وفي موازاة هذه المسرحية القديمة والمتجددة دائماً سياسياً ونيابياً، ليس الاعلام بجميع وسائله سوى مرآة للطبقة الحاكمة ولنفوذها. وليس ادلّ على ذلك من غرق المؤسسات الاعلامية في القلّة المادية وفي العوز، تماماً كما هو حال اهل السياسة، حيث لا مال سياسياً ولا إعلامياً، ولا موازنات إعلانية تصرف على اللوائح - البوسطات في الاستحقاق الانتخابي النيابي. منابع المال السياسي جفّت ولا من طرف، لا داخلي ولا خارجي، قادر على فتحها. والمؤسسات الإعلامية التي لا يمكن لمعظمها ان يكتفي بتمويل ذاتي لا من الإعلانات ولا من بيع برامج خاصة، وصل بعضها الى حدّ الافلاس، وبعضها يضطر الى الاستدانة، أو الى الاستغناء التدريجي عن موظفين وعن انتاج البرامج،

والسبب هو فقدان مصدر اساسي من مصادر مقومات بقائها، الا وهو المال السياسي.

الإعلام ، وهو السلطة المفترض انها الرابعة والمستقلة، لم يتمكّن من تعرية الطبقة السياسية في عملية اغتصابها للسلطة بالتمديد للمجلس النيابي مرة بعد اخرى، وكأنه شاهد زور، عاجز عن ممارسة سلطته في المحاسبة والاصلاح. كما في الانتخابات كذلك في التمديد، لا يفعل الاعلام شيئاً سوى مواكبة قافلة اهل السلطة وهي تعبر غير عابئة برأي عام ولا بشعب، لأنهما مصادران. وكما في مؤامرة التمديد، كذلك في مسرحية لجان قانون الانتخاب، إنه الخبث السياسي وإنه التعامي الاعلامي. فيما الاصلاح لا يقوم الا بتحرير ثلاثي الأبعاد: الناخب من حاجاته الى خدمات الزعيم، والنائب من عمله كمعقّب معاملات وكمكتب توظيف، وبإعادة المؤسسة الأم الى عملها كأم االتشريع والرقابة والمحاسبة، ومن باب "من أين لك هذا"... وإلا فسنبقى في لبنان ندور في دوامة "اهل السياسة فوق المحاسبة، يطبّقون شريعة غابتهم ومصالحهم، والمواطن أسير أقفاصهم وخدماتهم الزبائنية، والإعلام ليس الا مرآة عاكسة وبتسليم سلبي امام تسلّطهم وتفلّتهم وقضائهم وقدرهم: امام هذا الانحلال، لا علاج الا بثورة ديموقراطية سلاحها الاعلام المتحرر من قيود المال والتبعية للسياسيين. ومسيرة الألف ميل تبدأ بخطوة أولى.

على أبواب انتخابات بلدية: الهروب من "النسبية المطلقة".. الخوف من "الحلال"

مالك الشريف
("الجديد")

لعل ابرز مافي مسألة "النسبية" في القوانين الانتخابية في لبنان تواطؤ يجمع معظم القوى السياسية

الرئيسية غير الراغبة في خسارة استئثارها بتمثيل طوائفها. فالنسبية عمادها منح كل قائمة انتخابية عدد مقاعد متناسب مع نسبة الأصوات التي حصلت عليها من مجموع المصوّتين وهي تساعد على خلق ديناميات جديدة في الحياة السياسية أو على تشجيع أدوار الكثير من تشكيلات المجتمع المدني المغيّبة.

لن نعود كثيراً الى الوراء فالتاريخ لم يسجل يوماً طبقة سياسية ساعية نحو قانون انتخاب عادل. لطالما كانت النتيجة قوانين انتخابية موضعية تأتي على قياس المراحل. السنوات الثلاث الاخيرة نموذج، ثلاث سنوات من البحث... من لجنة بكركي الى لجنة الادارة والعدل فاللجان المشتركة ثم لجنة مجلس النواب والتعداد يطول والنتيجة واحدة: لا قانون انتخابي لدينا، فالنقاش بين جدران اربعة وبلجنة لا يتعدى عدد المشاركين فيها اصابع اليد من دون أن يُسأل اللبنانيون عن رأيهم.

حتى في محاولة الاتفاق الاخيرة التي اطاحت بتحالفات الثامن والرابع عشر من آذار وكوّنت اصطفافات جديدة فإن المعلومات المتوافرة حتى الآن تشي بأن اتفاقاً على قانون اكثري سيكون عماد اي اتفاق كبير على سلة كبرى فيها كل الملفات العالقة.

لم تكن المشكلة يوماً في الصيغة وإنما في الارادة، والسؤال الاساس: هل من ارادة حقيقية لتغيير قانون الانتخاب؟ هل من طبقة سياسية تقتنع بأن لا طريق للخلاص من هذه الأزمة إلا بقانون انتخاب على قاعدة النسبية في مجتمع يتجه إلى التفكك.

خصوصية النظام الدستوري والسياسي اللبناني وطبيعته في اعتباره برلمانيا توافقيا افضى بنا الى ازمة نظام وحكم وهوية ولذلك فإن الحل لا يكون بحسب القابض على تفاصيل التشريع والدستور والطائف الرئيس حسين الحسيني الا بقانون انتخابي على اساس الدائرة الموسعة وهي المحافظة الكبيرة مع النسبية.

آخر استطلاع للرأي حول النسبية أجرته "الجمعية اللبنانية من اجل ديموقراطية الانتخابات" أظهر تدهور ثقة المواطن بسياسييه وقد حصدت النسبية اكثر من خمسين بالمئة من أصوات المستطلعين ما يبيّن بأن قناعة تشكلت لدى الرأي العام اللبناني بان النظام النسبي هو الافضل، كما ونالت الاصلاحات نسبة فاقت الخمسين في المئة من اصوات المستطلعين.

لكن على الرغم من كل تلك الارقام لا تزال النسبية "بعبع" ملوك الطوائف. فالنائب احمد فتفت عضو كتلة المستقبل النيابية حريص على حقوق الصوت المسيحي اكثر من حرص القيادات المسيحية انفسها وهو ومن ورائه كتلته يرفضون النسبية المطلقة "للمحافظة على حقوق المسيحيين". وعليه يتمسك المستقبل بمشروعه القائم على المزج بين الاكثري بثلاثة وخمسين بالمئة والنسبي بسبعة واربعين بالمئة على ان المنة الحقيقية من المستقبل للبنانيين هي ان المشروع يضمن كل اصلاحات المجتمع المدني من كوتا نسائية الى الاعلام والاعلان بلا اصلاح حقيقي وهو النسبية الكاملة.

وعلى خط مواز للمستقبل ترى القوات اللبنانية بلسان نائبها انطوان زهرا ان اعتماد النسبية في ارض محتقنة مذهبياً هي "فرفطة" للقوى السياسية الحالية لمصلحة المتطرفين مشيراً الى ان النسبية "لن تمر".

"بعبع" المتطرفين والارهاب لم يغب عن المستقبل حليف القوات مرحلياً. فهذه المادة ليست مفيدة فقط في نسف النسبية وانما في تأمين ارضية سياسية لعباءة الاعتدال.

عند "التيار الوطني الحرّ" يؤكد النائب الان عون ان النسبية تساهم في تكبير مساحة التمثيل المسيحي وتسمح للناس بأن تنتخب بشكل مختلف. تيار بشريحة تمثيلية واسعة مصّر على النسبية وباقٍ في مجلس نواب ممدد لنفسه على اساس اكثري من دون ان يجرؤ حتى على التهديد بالاستقالة.

اما الثنائية الشيعية الممثلة بـ"حزب الله" وحركة "امل" فمن فرط ثقتها بأصوات ناخبيها تجاهر بالإعلان بأنها مع النسبية... مواقف حتى الآن ونقطة عالسطر.

إذن الأزمة في لبنان ناتجة من محاولة الاستئثار بالسلطة والنظام مغلق علينا وما ينقصنا للتغيير قوى سياسية جديدة لديها تمثيل مقبول وتسعى للتغيير لأن القوى السياسية الحالية متفقة مع بعضها على تنظيم خلافها.

السياسة في لبنان تدافع عن مصالحها في شرنقة، في زمن وصلت فيه المجتمعات الاخرى الى دولة المواطن لا دولة السياسيين او دولة الطوائف او دولة الطائفية.

دولتنا امام امتحان.. ايار عام الفين وستة عشر موعد اجراء انتخابات بلدية في لبنان وعليه فإن الهيئات الناخبة يجب ان تدعى بعد ثلاثة اشهر من اليوم.

على اي قانون ستجرى الانتخابات البلدية في لبنان؟ وهل ستجرى انتخابات في لبنان؟ ام ان التمديد سيبقى سيّد القصور... البلدية ايضاً؟

كي لا يكون الإصلاح الانتخابي... وجهة نظر

كلير شكر
("السفير")

سواء أقرّت كامل الطبقة السياسية بذلك، أم تهرّب البعض من الاعتراف بحقيقة المأزق الذي يحوّل الخلاف اللبناني- اللبناني الى نزاع طويل ومعقّد يزيد في مكان ما، من فترة الشغور في موقع الرئاسة الأولى، فالجميع يتعامل مع قانون الانتخابات على أنه جوهر النزاع وأساسه.

هو العقدة المزمنة الناجمة عن عدم قدرة القوى اللبنانية على الاتفاق على معايير مشتركة تسمح لها بتعديل القانون 2008/25 والذي لا يزال نافذاً. لا بل هي تتعامل مع واحد من أهم القوانين، على أنه فقط الآلية المعتمدة لإنتاج السلطة الحاكمة، بمعنى الاحتكام الى الحسابات العددية المسبقة لمعرفة النتائج قبل فتح صناديق الاقتراع، فتضع قواعد النظام الانتخابي وترسم الدوائر وتقسيماتها، وفق النتائج التي تتناسب مع المصالح الفئوية والطائفية. كما تقف بوجه أي تغيير إصلاحي قد لا يتوافق مع تلك الحسابات أيضاً. بينما يفترض بقانون الانتخابات، الى جانب دوره في انتاج السلطة من جانب أعلى سلطة وهي الشعب، أن يكون ممثلاً لكل فئات ومكونات هذا المجتمع، ليكون مرآة صادقة ودقيقة في نقل كل أراء وتطلعات الشرائح المجتمعية. وهو شرط أساسي ليتمتع القانون بقوة دفع معنوية تمنحه القدرة على أن يكون الأكثر قدرة على تمثيل الناخبين، لأن مابني على باطل هو باطل. ويكفي أن تّظهر استطلاعات الرأي انعدام الثقة بين الطبقة السياسية والناس بمن فيهم هؤلاء الذين اقترعوا لصالح هذه الطبقة، كي ترمى كل هذه القوانين المعمدة من "الطائف" الى اليوم، في سلّة المهملات، مهما كانت قوّتها الدستورية.

هكذا، أصبحت عملية الإصلاح الانتخابي التي لا بدّ منها، وينادي بها اللبنانيون وأولياء أمرهم السياسي، وجهة نظر. لكل من الأحزاب والقوى السياسية مقاربته ورؤيته التي قد لا يجد من يشاركه فيها، الا في ما ندر، أو في ما توافق عليه من باب المصالح المباشرة. ولهذا لا يزال الخلاف عميقاً، والمعالجات المطروحة، عقيمة.

ليس من باب التندر، القول بإنّ الشعب اللبناني كله صار خبيراً بقوانين الانتخاب، ذلك لأنّ القوى السياسية، ومعهم أكاديميين ومتخصصين بهذا الشأن، استعرضوا كل الاقتراحات الممكنة لقانون الانتخابات وجابوا كل الأفكار المعتمدة في دول العالم الديموقراطية، من دون أن يتمكنوا من الاتفاق على مشروع مشترك يجمع بين الأطراف السياسية التي لا تختزل بطبيعة الحال كل مكونات الشعب اللبناني.

فالجدل البيزنطي الحاصل حول النظام المفترض اعتماده وحول التقسيمات الانتخابية ورزمة الإصلاحات التقنية التي لا بدّ أن تكون مطلباً جامعاً، لا يهدف الى التوّصل الى الاقتراح الأمثل، وانما ربطاً بالنتائج التي يقدمها كل مشروع وكل تغيير قد يطرأ على القانون القائم. بينما اللبنانيون بحاجة الى صيغة مبدئية تحترم أراءهم وأفكارهم وتطلعاتهم.

فالطبقة السياسية على خلافاتها، متواطئة في ما بينها للدفاع عن مصالحها ضمن شرنقة مغلقة على ذاتها، لا تسمح لفريق "ثالث" قد يكون موجوداً أو غير موجود، بأن يخترق هذه الحدود، لأنها ترفض المسّ بالنظام القائم والذي يشكل قانون الانتخابات أحد أوجهه. وبهذا يمكن القول إنّ قانون الانتخابات ليس سوى واحداً من آليات نظام موبوء يكرر نفسه على مدى عقود، فيأتي بطبقة تشبه ذاتها حتى لو تغيّرت وجوهها. وإذا كان لا بدّ من تغيير جذري في قانون الانتخابات يضع حدّاً لهذا التوالد الشرعي والدستوري للقوى ذاتها، فلا بدّ أولاً من الاتفاق على النظام الذي نريده لأنفسنا، لأنه العنوان التأسيسي والبنيوي.

وهذا يقودنا الأمر الى سؤال جوهري: أي دولة نريد؟ هل هي دولة المواطن أياً يكن انتماؤه الطائفي؟ هي هي دولة الطوائف التي تتساوى فيها هذه المكونات فتكون المناصفة فعلية لا اسمية؟ أم هي دولة "الأقوياء" الذين يضعون قوانين انتخابات على قياسهم؟

إذاً، العلّة ليست في الاقتراحات. هي في مكان آخر، وتحديداً في المعيار التمثيلي المفترض اعتماده لوضع قانون الانتخابات، كي يكون مقبولاً من جانب الطبقة السياسية بالدرجة الأولى كونها تملك صلاحية إقراره، ويتمتع بالشروط العلمية والإصلاحية التي تسمح له بأن يكون حديثاً قادراً على القيام بواجبه التمثيلي على أحسن وجه. كما لا بدّ لأي اقتراح أن يحمل إصلاحاً سياسياً أساسياً وهو قدرته على منح "عدالة الفرصة" للجميع للوصول الى عدالة التمثيل، بحيث لا يكون للسلاح، أو للمال السياسي أو للخطاب الغرائزي، سطوته، فيتساوى كل اللبنانيين في فرصهم للاحتكام الى صندوقة الاقتراع.

مسؤولية الاعلام في تعميق أزمة الاصلاح الانتخابي عبر التنكر لتعددية المجتمع اللبناني

بيار عطاالله
("النهار")

عانت وسائل الاعلام الغربية خلال الازمة اللبنانية منتصف السبعينات وحتى بداية التسعينات من التعميم او اعتماد النمط النموذجي Stereotype المقتبس عن الانقسام المجتمعي في اوروبا، في تعاطيها مع الافرقاء اللبنانيين، وقامت بتصنيف الاحزاب والكتل اللبنانية بين يسار ويمين ومعتدل وما الى ذلك من أمور متصلة، فكان ان اختلطت الامور في كثير من الاحيان على صناع القرار في الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة الاميركية، في مقاربة ملف الازمة اللبنانية بكل تشعباتها وخصوصاً الطائفية منها.

الخشية اليوم، ان ثمة من يعمد الى التعميم ولا يزال مصراً عليه، وخصوصاً في ملفات أساسية، أو ثوابت يقوم عليها هذا اللبنان مثل توزيع السلطة بين الطوائف والشراكة المسيحية – الاسلامية في قيام مشروع الدولة او قانون الانتخاب المدماك الاساسي في توزع السلطة في نظام لا يزال ديموقراطياً في اطاره العام. وتالياً يبدو الكلام عن الاصلاح الانتخابي في الاعلام اللبناني، واستطراداً التجارب الانتخابية التي جرت بدءاً من العام 2005 تاريخ زوال الاحتلال السوري عن لبنان، غارقاً في المطالبة بتعميم نماذج لا تعتمد تعددية المجتمع اللبناني وتنوعه الطائفي وانقساماته العامودية الحادة معياراً، بل تذهب الى المطالبة بقانون انتخاب يعتمد مبادئ اوروبية علمانية جداً في توجهاتها، وتنسجم مع طبيعة تشكّل المجتمعات الموحدة مجتمعياً وثقافياً، وهكذا تصبح الخشية من تعميم نمط نموذجي في مقاربة ملف الاعلام والانتخابات.

تكمن مشكلة غالبية الاعلام اللبناني والعربي والدولي في مقاربة ملف الانتخابات والاصلاحات المتصلة بها، في عدم احترام الواقع التعددي اللبناني الذي يشكل حجر الزاوية في التعاطي مع الملفات السياسية سواء على المستوى الاهلي أم على مستوى الادارة الرسمية، ما يؤدي الى الوقوع في "فخ الاستهانة" بشرائح واسعة من اللبنانيين الذين تشكل القاعدة الطائفية والمذهبية اساساً لتوجهاتهم السياسية العامة وتالياً الانتخابية. وفي هذا السياق، يشكل النموذج الفاضح الذي قدمه مشروع قانون "اللقاء الارثوذكسي" لجهة وضع الاصبع على الجرح في المقاربة الطائفية المعلنة لإرادة الناخبين اللبنانيين الموزعين على اساس اقلام (صناديق اقتراع) مذهبية داخل مراكز الاقتراع في مناطقهم، افضل دليل على عمق أزمة الاعلام الذي يسيطر اصحاب الفكر اليساري الالحادي على مفاصله الرئيسية (والاسماء معروفة ولا حاجة الى تكرارها). واستطراداً، فقد ادى طرح المشروع بواسطة طرف مسيحي (اللقاء الارثوذكسي)، وتبنيه من المسيحيين في لقاء بكركي "قامت القيامة" وثارت ثائرة مجموعات اليساريين وهيئات المجتمع المدني وعمدت الى الصاق شتى النعوت بالمشروع الارثوذكسي وواضعيه بأنهم مذهبيين وطائفيين وصليبيين، ووصل الامر ببعض "الوطنيين" في حركة 14 اذار الى الصاق تهمة "مشروع غازي كنعان" بالارثوذكسي، في حين ان من وضع العناوين الاساسية للمشروع هو الدكتور وائل خير استاذ حقوق الانسان أحد أكثر غلاة المنتقدين للنظام السوري في لبنان والفكر الاستبدادي. وكل ذلك لم يكلف الاعلام نفسه عناء البحث عن من اعد فكرة المشروع وصاغها وقدمها الى الرأي العام.

ادى وضع أسم وائل خير في الملف، الى تراجع الدكتور سمير جعجع مثلاً عن اتهاماته للمشروع الارثوذكسي ومقاربته بطريقة هادئة وصولاً الى تبنيه في بكركي من الاحزاب المسيحية. ورغم كل ما جرى لاحقاً من تراجع "القوات" عن المشروع، واستمرار "التيار الوطني الحر" في تأييده بمشروع اقتراح قانون الى مجلس النواب، إلا ان العبرة الاهم تبقى، في الاقتراح الذي تقدم به خير لإنشاء قيد للعلمانيين وأعطاء مهلة للمعارضين للاقتراح الارثوذكسي من الرافضين للطائفية على حد قولهم ليتسجلوا لدى المخاتير، لكي يتبين مدى حجمهم وعددهم وسط هذا الاجتماع اللبناني، وتالياً اختيار نواب لهم عند اعتماد المشروع، لكن أحداً لا يريد أن يسمع في الاعلام بكل شرائحه ومستوياته ومصرون على اعتماد قوانين بالية عفا عليها الزمن حتى في اكثر الدول علمانية وتقدمية.

المشكلة في مقاربة الاعلام لملف الاصلاح الانتخابي، ان غالبية الوسائل الاعلامية الساحقة، لم تستطع الخروج من الاصطفافات العامودية بين حركتي 14 و 8 اذار، ولا تريد الخروج من هذه الحزبية رغم كل الوهن والضعف الذي اصاب التحالفات السياسية على مستوى الحركتين. وما النقاش الصاخب الذي جرى خلال ندوة "مهارات" الاخيرة في أوتيل فينيسيا، بين النائب احمد فتفت والاعلاميين المؤيدين لـ 8 اذار إلا نموذج عن هذا الانقسام. الاعلام المؤيد لـ 8 اذار يرفض الدوائر الصغرى ويتمسك بالنسبية بهدف واضح وهو الحد من نفوذ "تيار المستقبل" وآل الحريري على الطائفة السنية، في حين لا يبادر فريق 14 اذار الى تقديم مشروع واضح يتبناه كفريق موحد بنتيجة تباين وجهات النظر في موضوع تقاسم الحصة النيابية لكل منهم، يضاف الى ذلك الهواجس المسيحية المشروعة لدى الافرقاء المسيحيين في 14 اذار ممن يملكون مقاربتهم الخاصة التي تختلف عن مقاربة "المستقبل" في السعي الى استعادة حوالى 30 نائباً مسيحياً من ظل الوصاية السنية والشيعية السياسية.

وهكذا تنصرف وسائل اعلام كل من هذه الاحزاب سواء اكانت عبر الاعلام المرئي والمسموع المؤيد لها أم عبر وسائل التواصل الاجتماعي الى الترويج لمعتقداتها وافكارها ومشاريعها ونقد المشاريع الاخرى والكيل لها سلباً بكل الوسائل. وليس سهلاً ان يقول عضو هيئة الرقابة على الانتخابات النيابية عطاالله غشام في ندوة "مهارات" ان الهيئة حاولت بناء الثقة والشراكة مع وسائل الاعلام اللبنانية دون جدوى، ذلك ان الاعلام المرتبط سياسياً لم يتجاوب مع جهود الهيئة في الحد من الاعلانات الطائفية والاثارة والتحريض، الى ان وصلت الهيئة الى طريق مسدود. وهذا ما يشرع الباب على اسئلة من نوع: الى متى سيستمر هذا النقاش العبثي؟ وكيف السبيل الى التوصل الى مشروع انتخاب وبرعاية الاعلام ومساندته (أو حضانته)، يرضي كل اللبنانيين ويطمئن هواجس الخائفين من الابتلاع والتذويب والوقوع في فخ المواطنين درجة ثانية الذي ساد خلال فترة الاحتلال السوري ومواليه.

لن يتمكن الاعلام اللبناني من مقاربة ملف الاصلاح الانتخابي من دون الاعتراف بالتعددية والتنوع في المجتمع اللبناني، وربما كان من الظلم تحميل الاعلام المسؤولية الكاملة عما يجري، لكن الاصح ان الاستمرار في سياسة التضليل والهذيان غير المرتبطين بالوقائع الميدانية على الارض وتوزع اللبنانيين الى مذاهب، لن يؤدي إلا الى المزيد من المشكلات للبنانيين.

كتبت الكاتبة البنغلادشية تسليمة نصرين في روايتها الشهيرة الممنوعة "العار" كيف اخرج بطل روايتها الهندوسي سورنجان مكتبته الى باحة المنزل واحرقها، واجاب على والدته التي سألته لماذا يفعل ذلك قائلاً: "طوال عمري كنت فتى طيباً والان قررت ان اصبح مجنوناً".

الحياد والتوازن بين المرشحين

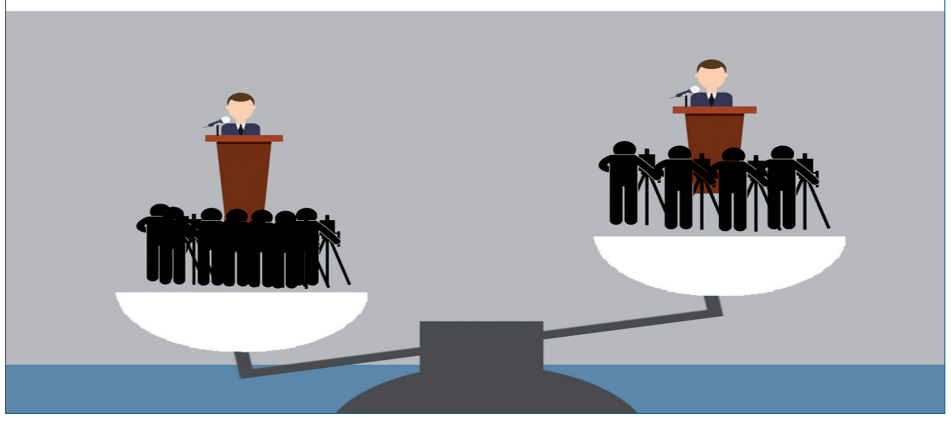

الإعلام اللبناني...دور غائب او مغيّب في مواكبة الاصلاح الانتخابي

منار صباغ
("المنار")

لطالما تفاخرت كصحافية عربية انني انتمي الى بلد الحريات لبنان، ثمة مساحة مقبولة من الحرية تحظى بها السلطة الرابعة في بلدي، تجعل من الصحف ووسائل الاعلام المرئية والمسموعة، ادوات حكم اضافية بل اساسية في تركيبة جمهورية ما بعد الطائف.

الامثلة والشواهد على هذا الحضور كثيرة وقد لا تكفي مقالات عدة لتعدادها، لكن ومنذ العام الفين وخمسة على الاقل، برز دور الاعلام كمحرك فاعل في مواكبة قضايا اساسية، ككقضية اغتيال الرئيس الحريري وكل ما حصل بعدها من خطوات، وصولاً الى الانسحاب السوري والمحكمة الدولية.

كلها قضايا برز فيها الدور المؤثر والفعال لوسائل الاعلام تأييداً او معارضة، وهذا ان دل على شيىء فإنما يدل على قدرة الاعلام على التأثير بالرأي العام اللبناني، وصولاً الى تحريكه للضغط دعما او معارضة لهذا الطرح او ذاك بكل القضايا السالفة الذكر، وهي بمعظمها كانت من القضايا الساخنة التي اثرت على مسار لبنان ومصيره خلال السنوات العشر الماضية.

المراقب عن بعد قد يجد ان لهذا الاعلام دوراً مؤثراً يرقى الى الدور لذي يلعبه الاعلام في الولايات المتحدة او اوروبا، لكن ثمة معضلة هامة تدحض هذه الايجابية، وتتمثل بفهم العلاقة العضوية التي تربط وسائل الاعلام اللبنانية بالنظام السياسي او طبقة الحكم في البلاد.. فوسائل الاعلام جميعها مملوكة من سياسيين او جهات حزبية، او رجال اعمال تتقاطع علاقاتهم مع اكثر من طرف سياسي داخلي او خارجي او الاثنين معاً، طبعا هذه ليست اتهامات او مجرد كلام، فالقاصي والداني في لبنان يعلم هذه الحقيقة، بل ان اصحاب الملكية لهذه المؤسسات المرئية او المسموعة او المكتوبة لم يكتموا هذا السر، وهنا تكمن الاشكالية الحقيقة في توصيف حدود وفعالية من تحمل لقب السلطة الرابعة في لبنان.

وعليه، لقضية اساسية وجوهرية مثل قانون الانتخاب بل الاصلاح الانتخابي بكل عناوينه المتعددة، حضور في هذا الاعلام، ولكن كيف هو هذا الحضور او الغياب او التغييب؟ فتش ايها السائل عن الولاء السياسي للقناة التلفزيونية او الصحيفة وفي ضوء تعاطي هذا الحزب او الجهة الممولة مع قضية الاصلاحات الانتخابية، سيكون الانعكاس على الشاشة او على صفحات الجريدة، هذه هي الاشكالية الحقيقة التي تواجه قضية الاعلام اللبناني والاصلاح الانتخابي. فلا احد يمكنه ان يشكك بفاعلية الاعلام اللبناني، مثل اخر وليس بالبعيد، اي قضية الحراك المدني الذي بدأ احتجاجاً على قضية النفايات، القضية التي تهم كل اللبنانيين دون استثناء، وعندما قررت قناتان تلفزيونيتان لبنانيتان افراد مساحة لهذه القضية ولتحركات المجتمع المدني، كان التأثير هائلا بالجمهور، الذي فهم ابعاد هذه القضية بكل زواياها وقام بالنزول الى الشارع.

ما يعني ان باستطاعة الاعلام اذا اراد التركيز على قضية معينة ان يحقق العجائب في لبنان، ولكن ايضاً مع هذه القضية، برز المكون السري الذي يجمع الطبقة السياسية بالوسائل الاعلامية، فسرعان ما انحرفت التغطية عن مسارها الاول، فكان انقسام سريع بالشارع اللبناني، الامر الذي انتهى بسقوط هذه القضية وتقزم الحراك وصولاً الى غيابه عن الخارطة الاعلامية.

من يتحمل المسؤولية الاعلام ام اهل السياسة؟ الاجابة جدلية، فأهل السياسة يمسكون بالقرار الاعلامي عملياً، وهنا السؤال عن موقفهم من الاصلاحات الانتخابية تصبح اجابته اكثر من سهلة، في ضوء رصد تغطية القنوات التي يملكها هذا الحزب او ذاك السياسي او رجل الاعمال.

ولأن اياً من هذه القوى السياسية لم يتنكر علناً للاصلاحات الانتخابية، فإن التعاطي الاعلامي كان مشابها لهذه المواقف المواربة، فلو اراد الاعلام ان يؤدي واجب الحق بقضية الاصلاحات، لكان سهلاً ايصال المعلومة للجمهور عبر التقارير الخاصة او الحلقات المفتوحة بل حتى البرامج المتخصصة لقضية اساسية مثل قضية الانتخابات.

حتى فعل التمديد الاول والثاني مر بدون اي تصد اعلامي حقيقي، واقتصر الفعل الصحافي احياناً على بعض الفلكلور، الذي لا يغير من الواقع المأساوي بشيء، فهل يفهم المواطن اللبناني بالمشاريع الكثيرة المطروحة لتعديل او اقرار قانون انتخابي جديد؟ وهل يفهم ما هو دور هيئة الاشراف على الانتخابات؟ لا اعتقد ان الغالبية القصوى تفعل..

لقد تسنى لي مواكبة العملية الانتخابية في لبنان في العامين 2005 و 2009، وما رصدته انذاك هو ان الفعل الانتخابي في بلادنا لا يرقى الى بديهيات ما هو قائم في الديموقراطيات الناشئة، لان الجهل مسيطر حتى على الجامعيين والمثقفين، والمقصود بالجهل هنا هو الجهل بالقوانين والضوابط التي ترعى العملية الانتخابية والحملات الدعائية للمرشحين ومندوبيهم في مراكز الاقتراع.

في الخلاصة، لم ارد ان اقدم نظرة سوداوية للعلاقة بين الاعلام اللبناني والاصلاح الانتخابي، لكن جردة 2015 والتي قدمتها "مهارات" في لقائنا في فندق فينيسيا اخيراً، تبرر الواقعية التي على اساسها كتبت، وبالتالي حتى يتغير قانون الاعلام في لبنان وحتى يتم تنظيم هذا القطاع، لا يمكن ان نرى دوراً طليعياً له بقضية الاصلاحات الانتخابية، الا بالمقدار الذي تعكسه الجهة السياسية التي تملك وسائل الاعلام... فهل من امل يا ترى؟ اقول لا ضير في ان تمتلك الجهات السياسية قنوات تلفزيونية او صحف، لكن حتى تستقيم العلاقة بين السلطات الاولى والثانية والثالثة مع السلطة الرابعة، نحتاج فعلا الى قانون جديد وعصري ينظم هذا القطاع الفوضوي الى حد الخطر في بلدي لبنان.

الاعلام اللبناني في الاصلاح الانتخابي: واقع وتحديات تبقيه على الهامش

نانسي صعب
("OTV")

من شبه المؤكد أن اي حل في لبنان لم يعد ممكناً عبر تسويات جزئية حول استحقاقات معينة. ومتابعة تدرّج المواقف السياسية منذ الفراغ الرئاسي قبل عامين تقريباً حتى اليوم، مؤشر واضح الى أن الكلام لن يكون إلا لتسوية شاملة يكون قانون انتخابات جديد في صلبها. كان يفترض ان يشهد العام 2015 ولادة قانون جديد بعد الوعود التي اطلقت عقب تمديدين متتالين لمجلس النواب في 20 حزيران 2013 و 5 تشرين الثاني 2014. لكن ما رشح في نهاية هذا العام لم يتخطَّ عودة اجتماعات لجنة قانون الانتخابات النيابية، عقب تسوية جلسة تشريع الضرورة. فهل كان الاعلام اللبناني على مستوى معركة الاصلاح الانتخابي ؟ الجواب بسيط: لا.

من الواضح ان الاعلام اللبناني يعيش حالة انفصام بين هويته أساساً كجزء من المجتمع، وبين انتماءاته السياسية. خريطته تشير الى توزّع وسائل الاعلام على اختلافها، على الأحزاب والقوى السياسية والمالية، ما يجعلها ناطقة باسم هذه الاحزاب ومعبرة عنها. وهو ما يفسّر الى حد كبير ان نسبة التقارير الرئيسية في الاعلام المرئي والمكتوب التي تناولت الاصلاح الانتخابي لم تتخطّ العشرة في المئة. وهي اساساً لم تطرح إلا عند تطرق الطرف السياسي الذي تمثله الوسيلة الاعلامية للموضوع، فيما لم تتعدَّ النسبة المتبقية إلا على تغطية اخبارية لمواقف السياسيين من الموضوع الانتخابي بشكل عام.

يذهب بعض الآراء، من الوسط الاعلامي، الى حد القول إن الجسم الاعلامي بذاته يحتاج الى الاصلاح، كونه ابن النظام اللبناني المبني على الزبائنية والاقطاع. اصحاب هذا الرأي يفصلون بين اعلاميين فاسدين وآخرين متعصبين سياسياً او طائفياً ومذهبياً، ما يجعلهم عاجزين في الحالتين عن اداء رسالتهم في الاصلاح الانتخابي لكونهم إما مأجورين من أصحاب رؤوس أموال يملكون أهدافاً انتخابية او سياسية، وإما ملتزمين تبعاً لانتمائهم السياسي او الطائفي بسياسة الوسيلة الاعلامية التي يعملون لصالحها.

في المقابل، يبرز رأي آخر، يفصل الاعلام عن الواقع الاجتماعي والسياسي ويصنفه في خانة المراقب، ينقل ما يراه فقط. وهو بالتالي لا يلمس جدية لدى القوى السياسية في مقاربتها للقانون الانتخابي كما انه غير قادر على تحديد القانون الانتخابي الأمثل.

بالاضافة الى ذلك، فإن المقاربة الاعلامية لمواضيع الاصلاح الانتخابي منصبّ بشكل اساسي، على فكرة الاصلاح السياسي في القانون الانتخابي بين التمثيل الاكثري او النسبي او المختلط من وجهة نظر القوى السياسية لا بل انطلاقاً من مواقفها. بمعنى ان اي تقرير لا يندرج في خانة رسالة التوجيه الايجابي التي يفترض ان يؤديها الاعلام.

عوامل لم تساعد الاعلام على لعب دوره النقدي والرقابي

وفي حمأة النقاش التمثيلي تغيب الاصلاحات الانتخابية الأخرى. آخر تقرير تناول مثلاً الهيئة المشرفة على الانتخابات يعود الى أكثر من عام عند تشكيلها في 10 تشرين الأول 2014. في خطوة اتخذت يومها للتعمية على قرار التمديد الثاني الذي فرض بعد أقل من شهر. تجربة الهيئة الاصلاحية لم تكن مشجعة في استحقاق 2009، لا سيما انها موقتة، لا تملك صلاحيات ، كما ان تقاريرها غير ملزمة ولا تعتمد إلا في حال الطعن امام المجلس الدستوري. علماً ان عنوانين اساسيين لسلامة العملية الانتخابية يندرجان من ضمن صلاحياتها من تنظيم الإنفاق الانتخابي والإعلام والإعلان الانتخابيين.

اما الاصلاحات الأخرى فتبقى محكومة بالتوازنات الطائفية والعددية من خفض سن الاقتراع الى اقتراع اللبنانيين غير المقيمين على الاراضي اللبنانية او حتى اعطاء حق الاقتراع للعسكريين.

وفي زمن التكفير الارهابي الذي يجتاح دولاً كاملة، يقف الاعلام اللبناني امام هواجس مشروعة ومفهومة للطوائف، والمسيحيين بصورة خاصة. فانتهاء الحرب اللبنانية لم يعن خروج اللبنانيين من بقعهم الطائفية، خصوصاً ان القوانين الانتخابية منذ التسعين وحتى اليوم أبقت بنسب مختلفة، على الترجيح المسلم على التمثيل المسيحي. في النظام السياسي القائم، قد يصحّ الرأي القانوني القائل إن أي شكل من أشكال التمثيل النسبي او الاكثري سيعيد التركيبة السياسية عينها المنقسمة بصورة عمودية والتي تعبّر عن واقع المجتمع اللبناني، بمعنى ان اي خرق لقوى سياسية جديدة غير ممكن إلا في حالات استثنائية.

لا يتحمل الاعلام كل المسؤولية ولا يجوز تحميله كل المسؤولية عن غياب الاصلاح الانتخابي. خصوصاً ان أداء السلطة القضائية مثلاً التي يفترض ان تكون عنوان العدل، افقدها ثقة اللبنانيين بها، خصوصاً بعد انكفاء أعلى سلطة دستورية في البلاد عن اعطاء قرار فصل في طعني التمديد لمجلس النواب. لكن الاعلام بجزء كبير، بات فاقداً لاستقلالية مالية أولاً، بحكم الواقع المادي الصعب لكل وسائل الاعلام، تجعله فاقداً لموقع موضوعي يراقب وينتقد ويقدم الحلول من دون الاكتفاء بعرض المشكلة. وهو بجزء آخر ملتزم سياسياً بما يحوّله اساساً في الماكينات الانتخابية كوسيلة تعبئة سياسية وطائفية. والأخطر ان الاعلام بات فاقداً او بالحد الأدنى متغاضياً عن اخلاقيات تحكم عمله.

ربما لا يؤشر ذلك إلا الى تراجع سريع لاحتمالات الاصلاح الانتخابي إلا في حال تعديل جوهري في النظام السياسي، بل تغيير مبدئي في كامل النظام المجتمعي اولاً، وبالتالي في النظام السياسي. وفي الوقت المستقطع، على المؤسسات الاعلامية ان تخلق التوازن بين انتمائها السياسي ومتطلباتها المالية المفروضة من جهة، وبين حد أدنى ضروري من مهمتها التوعوية من جهة والتشاركية من جهة ثانية في صناعة القرار الوطني.

"نكتة" الإصلاح الإنتخابي في بلاد التمديد والشلل

سعدى علوه
("السفير")

لا يمكن تناول موقع الإصلاح الإنتخابي في الإعلام اللبناني بمعزل عن موقع الإعلام نفسه من القضايا الأساسية التي تهم المواطنين في لبنان، بمعنى مدى تشكيل الإعلام، مرئياً ومكتوباً ومسموعاً وإلكترونياً، مرآة حقيقية لهموم الناس وقضاياهم.

ومما يزيد "الطين بلة" أننا نتحدث عن الإصلاح الإنتخابي في وقت تشهد البلاد شللاً وفراغاً سياسياً غير مسبوق. فلبنان بلا انتخاب رئيس للجمهورية منذ أكثر من عام ونصف. مجلس النواب مدّد لنفسه مرتين في ولاية كاملة من دون أي أفق لإجراء إنتخابات مقبلة. أما الحكومة فمشلولة على وقع الخلافات المحتدمة بين القوى التي تتألف منها. وفي وسط هذه الصورة "الكاريكاتورية لـ"بلاد العجائب" يصبح طرح فكرة عن "الإصلاح الإنتخابي" لمعالجتها في وسيلة إعلامية بمثابة "النكتة" التي ستجد من يرد عليها "عن أي انتخابات تتحدثون". نزد على ذلك أن التوافقات السياسية والطائفية هي سيدة الموقف بغض النظر عن النقاشات التقنية حول أي قوانين أو نظم مطروحة على بساط البحث. كما أن الجهود المدنية، سواء على مستوى المجتمع المدني كرأي عام أو المنظمات المختصة بالعمل على الإصلاح الإنتخابي، وحتى الإعلام، تذهب أدارج الرياح لدى خروج الدخان الأبيض من غرف عقد الصفقات المعهودة.

هذا لا يعني أبداً تنصل الإعلام من أهم أسباب وجوده المتمثلة بالإضاءة على قضايا جوهرية، ومنها الإصلاح الإنتخابي، وما له من باع طويل في التأثير بهوية النظام السياسي الذي نريد، وما ينتجه من مؤسسات تشريعية في بلاد النظام السياسي الطائفي، لبنان. وقبل النقاش في مهنية الإعلاميين والصحافيين في لبنان المتمكنين من طرح مواضيع تلامس جوهر المسلمات الإصلاحية في البلاد، يمكن التوقف عند دور الإعلام في تحريك القضايا وليس في مواكبة ما يطرحه الافرقاء الأساسيون والسياسيون سواء كزعماء أحزاب أو كتل نيابية أو مشاريع تطرحها الحكومة وقوانين تتم مناقشتها في مجلس النواب.

بهذا المعنى نرى أن الإعلام اللبناني نادراً ما يتحدث عن إصلاح انتخابي أو خطوة إصلاحية هنا أو هناك في غير "موسمها". والموسم هنا، بالنسبة للإصلاح الإنتخابي، على سبيل المثال لا الحصر، يرتبط إما بقرب استحاق الإنتخابات نيابية كانت أم بلدية وإختيارية، أو بخلاف يستعر بين الكتل السياسية او أي نظام انتخابي نعتمد، أو بطرح قانون انتخابي للنقاش على غرار ما حصل مع "الأرثوذكسي" مثلاً. ونجد الإعلام هنا متابعاً أكثر منه مؤثراً بالمعنى الجذري للتأثير. وقد يقتصر دوره أحياناً على نقل آراء الافرقاء السياسيين دونما أي اعتبار للمصلحة العليا للبلاد، أو حتى بذل جهد إضافي لتقديم خدمة للقراء أو المشاهدين تساعد في فهم مواطن الخلاف أو التوافق هنا أو هناك. وقد نرى هذه المؤسسة أو تلك، كما إعلامييها وصحافييها، تدور خلال متابعتها في فلك الجهة السياسية التي تؤيدها أو تنضوي معها في التوجه السياسي والعقائدي وأحياناً كثيرة، الطائفي والمذهبي. إذ ليس جديداً أن الإصطفاف السياسي، لا بل الإنقسام الحاد في البلاد، لا يقتصر على السياسيين والطوائف بل يطال الجسم الإعلامي كمؤسسات، وفي غالبية الأحيان كصحافيين، إعلاميين- أفراد. وما "الكانتونات" الخفية منها والعلنية بين الصحافيين و"وصمة" التصنيفات بين إعلامي "الممانعة" أو "14 اذار" إلا وجهاً من وجوه هذا الإنقسام. هذا ولم نتحدث بعد عن المال السياسي ودوره في تحديد توجهات الإعلام.

يتم التوقف عند هذه النقطة للقول إن المواقف من الإصلاح الإنتخابي، سواء في المؤسسات الإعلامية أو عند الصحافيين، الإعلاميين، ليست على طول الخط مهنية بحتة تراعي المصلحة العليا للبلاد ومن ضمن رؤية ناضجة تصل إلى مستوى "أي نظام سياسي نريد وعبر أي نظام إنتخابي يمكن الوصول إليه". وعليه، نرى وجهات النظر التي يتم التعبير عنها في الإعلام، وإن بتواقيع مختلفة، تصب في إطار نقاش عام على هامش مواقف أطراف "النزاع" السياسي الذي يزداد حدة يوماً بعد يوم.

ونعود إلى النقطة الأساس حول مدى تنطح الإعلام للتصدي لقضايا أساسية بعيداً عن تفاهة السياسة والسياسيين الذين يملأون الشاشات وصفحات الصحف. فالإعلام وإن كان قد شهد بعض التغيّر في السنوات الأخيرة على جبهة انخراطه في القضايا المدنية والحقوقية بعدما تغيرت أدوات النضال وتنوعت وفرضت نفسها ومتابعتها، إلا أننا نجد معظم وسائل الإعلام ما زالت غارقة في قشور السياسة المتعلقة بالشخصيات والزعماء والمسؤولين وتصريحاتهم، وليس بالسياسة الحقيقية المرتبطة بقضايا الناس والقوانين والمراسيم التي تحكم وتنظم حياتهم وعلاقتهم بدولتهم، ووجهها السياسي التقدمي والمدني.

يبقى أن نجري إختباراً صغيراً على عينة قليلة من الإعلاميين والصحافيين يقوم على سؤال يتمحور حول مدى معرفتهم بالإصلاح الإنتخابي والنظم السياسية المطروحة للنقاش. كم إعلامي أو صحافي يعمل على تطوير معرفته في هذا الموضوع ليكون متملكاً من المادة التي يعمل عليها؟ كم مقال أو تحقيق يقدم خدمة للقارئ تتيح له فهم ما يحصل مع وضع شفاف للنقاط على الحروف بعيداً عن المواقف المسبقة؟ سنجد أن قلة من بين الإعلاميين تدرك فعلياً كنه الإصلاحات والمادة المطروحة. ربما تساهم في الإصلاح الإنتخابي أيضاً المنظمات المدنية المختصة عبر نشر المعرفة بين الإعلاميين والصحافيين وتطوير مهاراتهم في قضية اساسية وجوهرية مشابهة، فالأساس هو "أكل العنب" وليس "قتل الناطور". ومن المهم الوصول إلى تكوين خامة من الإعلاميين المطلعين والمتابعين مزودين بأدوات المعرفة المطلوبة لطرح القضية.

هل يبدأ الإصلاح الإنتخابي من الإعلام؟

زينب حاوي
("الأخبار")

في الندوة النقاشية التي جرت أخيراً، من تنظيم مؤسسة "مهارات"، حول "موقع الإصلاح الانتخابي في الإعلام اللبناني: تجربة 2015"، والتي جمعت الأطراف المعنية من سياسيين وإعلاميين وجمعيات المجتمع المدني، تظّهرت بشكل جليّ المشهدية اللبنانية المتصارعة الأطراف، لا سيما مع الحديث عن الإصلاحات في القوانين الإنتخابية وإعادة تشكيل الطبقة السياسية. لمسنا ذلك عندما تحوّلت الندوة من نقاشية الى إتهامية، ثار بعض النواب المشاركين معترضين على الإعلام وتغطياته لأنه بالنسبة اليهم لم يتماشَ مع مصالحهم وإرادتهم. وهذا الأمر بالتأكيد ليس مستهجناً، في الصيغة اللبنانية التي رست بعد اتفاق الطائف وتوزيع المحاصصة طائفياً بين القنوات اللبنانية. فالإعلام اللبناني لطالما كان جزءاً أساسياً من النظام السياسي. حبل صرة واحد جمعهما، لم نستغرب هذا الأداء من السياسيين تجاه التصويب على الإعلام في حال وجده "ضالاً" عن كونه بوقاً لا أكثر ولا أقل له. في السنوات القليلة الماضية، طرأت تغييرات عدة على هذا الجسم الإعلامي، بفعل عوامل عدة أبرزها الثورة الرقمية وتداعياتها وإنتشالها للمواطن من كبوته وعزلته ووضعها أمامه منصات للتعبير نافست التقليدية وجرّت الأخيرة الى عالمها. هكذا، بتنا أمام أولوية استجدّت على المشهد الإعلامي اللبناني اسمها المواطن أو الناشط، الذي أضحى له رأياً فرض نفسه على الشاشات اللبنانية، بعدما كان مبعداً عن المشاركة في الشأن العام. إذا تبدّلت هنا، صيغة "استقبل وودّع" لتتحول الى صحافة المواطن وما يدور في فلكه من إهتمامات ومصائب ناجمة عن الطبقة السياسية الحاكمة. هذه المرحلة لم تكن ثابتة، فقد تضاربتها الأمواج الزئبقية في وسائل الإعلام، فتارة تغزو هذه الموجة الشاشات، ومقدمات نشرات الأخبار والتقارير الإخبارية، وطوراً تعود السياسة الى الواجهة وتتصدر الدقة القديمة هذه المنابر.

يمكن الإستشهاد هنا، بأكثر الأمثلة وضوحاً وحيوية: "الحراك المدني"، هذه الحركة الشبابية العابرة للطوائف التي كبرت مع الوقت وتضخمت أعدادها محاولة الضغط الشعبي الميداني على الحكومة اللبنانية لحل أزمة النفايات المستفحلة. هنا، كنا على موعد مع عملية إعلامية معقدة، تخبطت الشاشات المسيّسة والمملوكة من ملوك الطوائف بالتعامل مع هذه الحركة، تبناها البعض بداية وذهب حتى أبعد من التغطية الإعلامية، الى تبني خطاب واضح ضد السلطة الحاكمة وأدواتها، لكن سرعان ما أنطفأ بعد أشهر قليلة، هذا الدفع وعادت القنوات أدراجها، لتكمل مسارها الأساسي. هكذا، عاد من كانوا يؤبلسون على هذه الشاشات، عادوا اليها كأن شيئاً لم يكن. وبموازاة التغير في الأداء والتقنيات الإعلامية، استفاد ما بات يسمى بـ"المجتمع المدني"، من هذا الصعود لوسائل الإعلام الإفتراضية كانت ساحته أيضاً لزرع وحصد وحشد مختلف الشرائح الشعبية بغية المزيد من التحشيد للقضايا الشائكة والتي تحتاج الى مساندة ومناصرة كقضايا المرأة وحقوقها والدفع قدماً لإنهاء العنف الذي تتعرض له، وكقضية الإنتخابات أيضاً التي تهم المواطنين وتشكل بداية الطريق نحو التغيير المنشود.

أورد هذه التوطئة، لتبيان المشهدية اللبنانية المعقدّة، فعندما نتحدث عن قانون إنتخابي في لبنان، وعن طبقة سياسية تعيد إنتاج نفسها بنفسها في السنوات الأخيرة، وعن إعلام زئبقي يتغير تبعاً لمصالحه الخاصة ومصالح أربابه، وعندما نتحدث عن مجتمع مدني البعض منه يحاول جاهداً مناصرة هذه القضايا ووضعها في سلّم الأولويات. نرى بوضوح تشابك العلاقات هنا، وقد لا تصل الى نتائج مرجوة. لذا، كان من الصعب الإتكاء على وسائل الإعلام لتشكل خطّ المناصرة لقضايا الإصلاح الإنتخابي في لبنان، فتبعاً لمؤشرات دراسة "مهارات" عن هذا الموضوع - والأمر لا يبدو مفاجئاً- تولي الشاشات اللبنانية شأناً في الدرجة الأولى لنقل تصريحات الساسة ومختلف مواقفهم، دون أن تعنى بموازاة ذلك، بفتح نقاش عن القانون الأمثل الذي يعطي التمثيل الصحيح لمختلف الفئات، أو وضعه على طاولة البحث أو وضعه على طاولة البحث، تمهيداً للخروج من دولة الطوائف والمزارع الى دولة المواطن والمواطنة.

هذا الوضع القائم اليوم، وبعد أكثر من 3 سنوات على محاولة الخروج بقانون انتخابي حديث يأخذ الإصلاحات الضرورية في الإعتبار، مع تمسك كل طرف سياسي بـ"امتيازاته" ومصالحه الضيقة، يبدو أن الأفق مسدود هنا، بالضرب بعرض الحائط بكل ما من شأنه إعادة تأسيس السلطة في لبنان، الذي يبدأ بالقانون الإنتخابي كمدخل للإصلاح السياسي والإجتماعي. فما يحصل اليوم، حتى مع الأطراف السياسية التي تدّعي الحرص على التمثيل الأمثل والعادل للشعب اللبناني، ليس سوى التفكير بكيفية الإستحصال على قسم من كعكة السلطة. وبالعودة الى الوراء، وتحديداً الى العام 2009 الذي شهد ولأول مرة، نشوء "هيئة الإشراف على الإنتخابات النيابية"، في عهد وزير الداخلية زياد بارود، لعلّها نقطة مضيئة على الرغم من تحول قراراتها وتوصياتها فيما خص المخالفات الإعلامية والإعلانية وللأطراف السياسية الى ما يشبه دور "المجلس الوطني للإعلام" كهيئة إستشارية وليس تنفيذية، لكن مع ذلك حرّكت ركوداً في الوضع اللبناني، لا سيما في الفترة الإنتخابية المحتدمة التي شهدنا وقتها بروز أعلى نسب في خطابات الكراهية والتحريض وتوزيع للمال السياسي. استطاعت هذه الهيئة التي استقطبت شباباً من كل الفئات والأطياف (وأنا كنت من ضمنهم)، لمراقبة وسائل الإعلام المتعددة، أن تبني الحجر الأساس نحو الإصلاح، وتحتاج بالطبع الى استكمال ونضال جديّين. ومع انتظار بزوغ هذا الأمل، يبقى التعويل على نفضة داخلية تقيمها وسائل الإعلام لتحويل منابرها الى فرصة للتغيير ومعبراً لتشكيل رأي عام واعٍ، يدرك كيفية سير العملية الإنتخابية ودوره فيها،على أن يقوم هذا الإعلام بدوره التثقيفي في تعريف الناس على القوانين الإنتخابية المطروحة وثغراتها وعلى القانون الأمثل. وبذلك، يكون الإعلام قد ساند بشكل أساسي قضايا الإصلاحات الإنتخابية، الى جانب المجتمع المدني الذي له دور أساسي أيضاً، كرديف عن هذه السلطة بوضعه لسلّم أولويات يأخذ في الإعتبار المواطن ومصالحه وصحة التمثيل.

التغطية الاعلامية لانتخابات 2009

La démocratie de proximité : comment reprendre en main le pouvoir décisionnel au plan local

Jeanine JALKH
("L'Orient LE JOUR")

Noyée dans des revendications plurielles, éparses et parfois contradictoires, la fronde citoyenne provoquée il y a quatre mois par la crise des déchets, a fini par s'essouffler, laissant derrière elle une amertume et un désespoir profonds parmi les citoyens. L'analyse des causes de cette défaite n'est plus à ressasser. Elle se résume par l'adage qui dit : «Qui trop embrasse mal étreint». Oscillant entre la réclamation d'une solution à un problème sanitaire urgent - l'invasion de l'espace public par les ordures-, et des requêtes de réformes tous azimuts dont l'élection présidentielle pour les uns, parlementaires pour les autres – les causes se sont enchevêtrées pour mutuellement s'annuler. Cependant, la déferlante populaire et l'éveil citoyen qu'elle a suscité ont révélé au moins une réalité flagrante à savoir que le changement politique dans un système aussi perverti que le nôtre, ne saurait être amorcé à partir d'un élan mu par la spontanéité et l'émotivité mais plutôt par une vision claire et une stratégie qui table sur l'un des ingrédients incontournable de la démocratie. A leur tête, des élections libres et transparentes garantissant une alternance du pouvoir et un espoir de renouveau politique et de changement des élites. Les protestataires ont certes effleuré cette idée, ignorant toutefois qu'elle avait encore besoin de mûrir dans les esprits avant d'éclore. Il faut le reconnaître d'emblée : la culture électorale chez le citoyen libanais est quasi même absente à ce jour. Par conséquent, rien ne sert d'engager une bataille acharnée et on ne peut plus politique autour des modes de scrutin, aux techniques rébarbatives, sans avoir effectué auparavant une réflexion en profondeur sur les raisons et les obstacles qui ont faussé à ce jour l'enjeu de la consultation populaire. Il s'agit d'admettre en premier lieu que le système électoral reste, à ce jour, hermétiquement verrouillé par la classe politique qui cherche à s'agripper au pouvoir et à perpétuer ses privilèges plutôt qu'à œuvrer à la recomposition du pouvoir. A ce jour, leurs efforts ont consisté tout au plus à s'étriper en public lors de débats techniques portant sur les circonscriptions électorales, occultant toute réflexion sur des programmes intéressant le domaine public et axés sur le développement. Une preuve qui témoigne de cette non-volonté de faire du processus électoral une plateforme de changement. Depuis, et à l'expiration de leur mandat, les politiques sont passés à une méthode bien plus simpliste : le renouvellement pur et simple de leur mandat. Ainsi, la conquête du pouvoir n'est désormais plus qu'une simple vue de l'esprit. En face, les citoyens étalent leur schizophrénie au grand jour. Tout en affichant (de plus en plus) leur manque de confiance dans leurs représentants politiques, réitérant leur désaveu à leur égard par le biais de coups de gueule aussi occasionnels qu'éphémères, ils finissent toujours par effectuer une volte-face stupéfiante à la moindre exacerbation de la fibre communautaire. Leur comportement traditionnaliste et conservateur devant les urnes reste édifiant à cet égard. Certes l'absence d'alternatives limitent leur choix, le système étant, rappelons-le, bien verrouillé et faussé par une culture des Zaïms en lieu et place d'une véritable culture de partis convoitant le pouvoir sur la base d'un projet politique. L'enjeu électoral se trouve également dévoyé par une guerre quasi absurde autour des modes de scrutin qui a fini par tromper le citoyen sur les véritables objectifs de la consultation électorale, à savoir la possibilité même de l'alternance et de la reddition des comptes devant l'opinion publique. Seuls à pouvoir aviser et informer l'électeur en contribuant à la propagation d'une culture citoyenne éclairée, les médias ont à leur tour échoué à remplir leur rôle de quatrième pouvoir, s'étant eux-mêmes enlisés dans les dédales d'un jeu politico-communautaire pernicieux. Devant ce tableau sombre d'une démocratie-épave, la classe politique a fini par réquisitionner toutes les armes démocratiques des mains du citoyen, jusqu'à son sens critique. Une fois de plus, la leçon serait à puiser dans les effets «salutaires» de la crise des déchets : à savoir que l'exercice démocratique commence à la base même de la vie locale, à partir d'acquis simples arrachés au niveau de la vie municipale. En bref, grâce à la démocratie de proximité. La crise des ordures et le soulèvement populaire qu'elle a provoqué a prouvé que le citoyen libanais est plus disposé à s'insurger contre un état de fait touchant directement à sa santé et à son bien-être au quotidien, que pour dénoncer des enjeux géopolitiques qui le dépassent et sur lesquels il n'a aucune emprise. Les élections municipales à venir offrent ainsi l'opportunité rêvée pour les Libanais de reprendre les rênes, pour conquérir un pouvoir décisionnel local. Les Libanais seront ainsi appelés, lors de ce rendez-vous crucial, à effectuer désormais des choix guidés par le besoin impérieux de développement local plutôt que par l'instinct communautaire qui, à ce jour, a largement démontré ses effets de nuisance.

بانتظار الإنتخابات في الجنوب

آمال خليل
("الأخبار")

خسر أنور ياسين معركته للفوز بأحد المقاعد النيابية الثلاثة عن دائرة بنت جبيل في الجنوب، في دورة انتخابات عام 2005. ترشح ضمن تحالف الحزب الشيوعي اللبناني ومستقلين بوجه تحالف "حزب الله" وحركة "أمل". صوّت له 18 ألف و450 ناخباً في مقابل أكثر من 149 ألفاً، صوتوا لمرشح حركة "أمل" أيوب حميد. صار ياسين مرشحاً مهزوماً برغم أنه كان قبل عام واحد بطلاً رفع على أكتاف الجنوبيين، عندما تحرر من سجون العدو الإسرائيلي التي قضى فيها 17 عاماً. في المقابل، شكا كثيرون في السنوات اللاحقة من أداء حميد تجاه ناخبيه من جهة وتجاه واجبه التشريعي من جهة أخرى. مع ذلك، لمّا يزل حميد نائباً عن المقعد ذاته منذ عام 1992. عن الدائرة ذاتها، ترشح مع ياسين، ناجي بيضون، ابن عائلة كبيرة من مدينة بنت جبيل. نال أقل من عشرة آلاف صوت. ضمن تحالف الشيوعي والمستقلين أيضاً، ترشح رياض الأسعد عن أحد المقاعد الثلاثة في دائرة الزهراني. نال أكثر من 19 ألف و600 صوت. فيما نال آخر الفائزين، علي عسيران، أكثر من 152 ألف و500 صوت. بالمقارنة مع دورة عام 2009، استطاع تحالف المعارضة في دورة 2005، ولو بشكل جزئي ومحدود، بث روح المنافسة بين المرشحين، برغم الترجيح المسبق لفوز مرشحي السلطة بفارق كبير. لكن ماذا لو كان القانون المعتمد حينها هو القانون النسبي والجنوب دائرة واحدة، ألم يكن لتحالف الشيوعي والمستقلين حظوظ أكبر بالفوز أو حصد أصوات أعلى؟ فيما لو اعتمد النسبي، يكرر الشيوعي تجربة 2005 بترشيح مرشحين في دوائر الجنوب والنبطية. علماً بأن المئات من مؤيديه أحجموا عن المشاركة بالتصويت لعلمهم بالنتيجة المحسومة سلفاً. اليأس من القدرة على اختراق تحالف "حزب الله" وحركة "أمل" بالإعتماد على القوانين المعتمدة (القانون الأكثري وقانون الستين)، قلص من حماسة الكثيرين للترشح لانتخابات 2013 (لم تحصل) في أقضية الجنوب. عن بنت جبيل، ترشح شخص واحد إضافة إلى النواب الحاليين، ما يعني أن مقعدين فازا بالتزكية. في صور عام 2005، ترشح سبعة لأربعة مقاعد. وفي 2013 ترشح ثمانية من بينهم النواب الأربعة الثابتين منذ 2005. وفي النبطية، ترشح في 2013، سبعة لثلاثة مقاعد، أحدها يشغله النائب عبد اللطيف الزين منذ 1960. لكن القانون المعتمد الذي لا يؤمن صحة التمثيل لقوى متجذرة جنوباً مثل الحزب الشيوعي، ليس السبب الوحيد. تغلغل الحزب وأمل، عبر المقاومة ومؤسسات الدولة جذب آلاف الناخبين. اللافت جنوباً، أن النسبي الذي يجمع عليه غير الممثلين وهيئات المجتمع المدني، لا تعارضه قوى السلطة أيضاً. تحالف الحزب والحركة لا يجد فيه تهديداً ضمن قاعدته الإنتخابية شبه المقفلة. في المحصلة، فإن النتائج المحسومة سلفاً والإحجام عن المنافسة واليأس من التغيير، جعل الإعلام لا يهتم كفاية بتفاصيل سير العملية الإنتخابية في محافظتي الجنوب والنبطية. خلال الحملات الإنتخابية، كان مراسلو صور والنبطية ومرجعيون - حاصبيا وبنت جبيل، يحظون بما يشبه العطلة بالمقارنة مع زملائهم في مناطق أخرى. فأين هم المرشحون المعارضون ليتعقب الصحافي نشاطهم ويوازن بينهم وبين مرشحي السلطة؟ قلة عدد المنافسين، فرض بطريقة غير مقصودة سيادة أخبار وجولات مرشحي السلطة. حتى إن هؤلاء لم يكونوا بحاجة لبذل جهد كبير والأهم طرح برنامج انتخابي خاص بهم، بل الإكتفاء بالبرنامج العام لأحزابهم. في المقابل، تعمدت وسائل إعلام قريبة من مرشحي السلطة إغفال جولات المرشحين المنافسين، بل التصويب عليهم مثل آل الأسعد (كامل ونجله أحمد ورياض الأسعد). هدد مناصروهم وضيّق على جولاتهم. بعض الإعلام أغفل نقل ما تعرضوا له. فيما بعض المرشحين المنافسين لم يسمع بهم أحد. غياب الإثارة في تلك الدوائر، حجب عن الاعلام تغطية مخالفات عدة حصلت من دون أن يعالج جدياً. عجائز وأميّون وعاجزون أحضروا إلى مركز الإنتخاب ولا يعرفون أياً من المرشحين. حمّلوا بأيديهم ورقة أسقطوها مباشرة في الصندوق كما هي من دون الدخول خلف الستار. ذوو الحاجات الخاصة إما لم يهتموا بالإنتخاب أو لم يستطيعوا بسبب عدم تجهيز كثير من المراكز المعتمدة هندسياً لاستقبالهم. إضافة إلى الأخطاء المتكررة في لوائح الشطب حيث يرد أسماء متوفين. عام 2009، احتدمت الإثارة والمعركة في معركتي صيدا وجزين، فجذبت المرشحين والناخبين والإعلام. في صيدا، سمح التنافس بكشف المخالفات لدى مرشحي تيار "المستقبل" (النائبة بهية الحريري والرئيس فؤاد السنيورة) ولدى مرشح القوى الوطنية (أسامة سعد). كشفَ ظل إعلامياً ولم يعالج مثل الإنفاق وتأمين تذاكر سفر لموظفي شركات الحريري في الخليج ليحضروا بهدف التصويت. بشكل عام، بات المشهد جنوباً (ما عدا صيدا وجزين)، رتيباً على المستوى التمثيلي منذ دورة 1992. يوم الإنتخاب يصبح ثقيلاً للبعض وفولكلورياً لآخرين، إنما ليس مصيرياً. الأسماء تتكرر وأداء النواب لا ينفصل عن مرجعيتهم، الحزب والحركة، سياسياً وخدماتياً. علماً بأن الجنوب أو جبل عامل كما كان يعرف قبل الإحتلال، كان عامراً بالحراك السياسي والتنافس الزعاماتي، في وقت كانت الطرقات ترابية واختراع الكهرباء غير معروف. قلة قررت استعادة الزخم المتلاشي من باب الإنتخابات. ترشح المحامي والطبيب والمناضل والأكاديمي وأصحاب تواريخ ناصعة، لكنهم لم يفلحوا في كسر ثنائية الحزب والحركة التي ذابت فيما بينها زعامات العائلات والأحزاب لا سيما اليسارية. كل مطالب هيئات المجتمع المدني والناشطين جنوباً بالتغيير وتصحيح التمثيل، لا ترتبط سوى باعتماد القانون النسبي. بعد تأمين التمثيل الصحيح ولو جزئياً، يمكن حينها الإنتقال من مرحلة ألف باء الإنتخابات نحو مرتكزات إصلاحية أخرى، أبرزها الإصلاح الإنتخابي التقني والتعددية الحزبية والنساء وتمثيل الفئات المهمشة. باستثناء نائبة صيدا بهية الحريري، لم يعرف الجنوب نائبة، برغم ترشح عدد من الناشطات كمستقلات أو معارضات. برغم اندحار الإحتلال واستبدال الحرمان بثروات المغتربين والفيلات والطرقات والآبار، لا تزال أقضية الجنوب في حالة قصور سياسي. قصور يتبعه حكماً قصور في مواكبة الإعلام للحراك السياسي، أحادي الصورة.

حين تتحوّل الاصلاحات الانتخابية "ترفا" لا يعنينا...

بولا اسطيح
("الشرق الأوسط" – موقع "النشرة" الالكتروني)

قد يبدو النقاش بالاصلاحات الانتخابية الواجب اعتمادها في أي قانون مقبل تجري على أساسه الانتخابات النيابية، ومهما كان عميقا وجديا، ثانويا بالمرحلة الحالية وأشبه بمشاركة الطبقة السياسية الحاكمة بتضييع الوقت والتمهيد لتمديد ثالث لمجلس النواب بدأ يطرق أبوابنا وبقوة. اذ نجحت هذه الطبقة بتصوير الاصلاحات التي هي جوهر اي قانون انتخاب، "ترفا" لا يعنينا نحن الاعلاميون والمواطنون على حد سواء، بعدما بات طموحنا يقتصر على اجراء هذه الانتخابات في موعدها مهما كان القانون وشكله ومضمونه، وحتى ولو كان حكما سيعيد انتاج الوجوه نفسها التي باتت تتقن اللعبة السياسية الداخلية وكيفية البقاء في مواقعها من دون منافسة.

ولعل تقصير وسائل الاعلام بالتعاطي مع موضوع الاصلاحات الانتخابية أمر مفهوم ومبرر طالما هي لم تجد نفسها معنية بمواكبة حقيقية تشكل عنصر ضغط لمنع السير بالتمديد الاول وبعده التمديد الثاني. فالدور الذي لعبه الاعلام اللبناني بدعم الحراك المدني قبل أشهر والذي شكّل عنصر الدفع الأول للناشطين في الشارع والسبب الابرز لنجاح هذا الحراك في مرحلة من المراحل، لم يبرز في مرحلة التمديد، حين كادت وسائل الاعلام تتحول لـ"متواطئة" مع النظام الحاكم الذي يجدد لنفسه دون خجل رافعا كل مرة "فزاعة" بوجه شعب بات وللأسف غير مبال ومنصرف لتأمين لقمة العيش وسبل العيش الكريم، وخاضعا أيضا لفكرة ان الانتخابات بحد ذاتها "ترفا" ولا تعنيه! وهل يَلام الاعلام في هذه البلاد، وهو الى حد كبير منبر لأحزاب تحاول تسويق سياستها وترسيخ فكرة وجوب استمرار ممثليها في الحكم لضمان استمرارية الدولة، على مجاراة الطبقة الحاكمة بالتمديد وتغييب المواضيع التي تعالج ملف الاصلاحات عن الشاشات والصحف والاذاعات؟ ولعل التسليم بأن وسائل الاعلام اللبنانية بنت هذه الطبقة الفاسدة التي تحتاج هي نفسها لاصلاح يمهد للاصلاح الكبير المنشود، يُساعد في فهم التركيبة المعقدة لهذا النظام الذي يتجدد تلقائيا متكئا على ماكينة اعلامية هي الركيزة الاساس فيه. ويرد القيمون على وسائل الاعلام الرئيسية في البلد تغييبهم لموضوع الاصلاحات الانتخابية عن الصفحات والشاشات لكونه لا يجذب المشاهدين والقراء ولأنّه بعيد كل البعد عن المادة المثيرة التي يبحثون عنها لرفع نسبة متتبعيهم.

ولعل أكثر ما يثير السخرية في المشهد العام، هو تفرد هذه الطبقة السياسية نفسها بصياغة الاصلاحات التي يحتاجها النظام، فنراها منكبة على كتابة سيناريوهات بنكهة اصلاحية توحي للمتابع عن بُعد أنّها تعديلات جوهرية تماشي ما ينادي به الناشطون دعاة التغيير وتطوير النظام، الا أنّها في الباطن والواقع مجرد ترتيبات خارجية تعيد انتاج النظام عينه والطبقة عينها بوسائل حديثة ومبهرة.

وينصرف النواب، ممثلو معظم الكتل النيابية، ومنذ مدة للبحث بمشاريع قوانين انتخابية أُخرجت اخيرا من أدراج مجلس النواب سعيا للتفاهم على احدها أو دمج بعضها ببعض بما يلبي مصالحهم وتطلعاتهم، لذلك وبعدما ارتأوا استبعاد المعنيين بالملف من أكاديميين وناشطين وجمعيات مجتمع مدني عن النقاش الحاصل باطار اللجان النيابية والذي من المفترض أن يكون نقاشا وطنيا، قرروا أخيرا ابعاد وسائل الاعلام كذلك عن المداولات بحجة السعي لعدم افشال التفاهمات التي قد تنتج في مرحلة لاحقة، وهم بالحقيقة يحاولون قدر المستطاع حصر كل الملف فيهم ليتفرغوا لتقاسم الحصص بعيدا عن الأنظار. ولا يوحي مسار الأمور بأنّهم سيخرجون قريبا بصيغة توافقية لمشروع قانون تجري على أساسه الانتخابات النيابية في العام 2017 نظرا الى ان هناك انطباعا عاما سائدا يؤشر الى تمديد جديد يلوح بالأفق، ما يجعل هؤلاء النواب المترددين أصلا باقرار قانون جديد يتضمن سلسلة من الاصلاحات، غير جديين بالتعاطي مع الملف ككل. فاذا بقسم منهم يرفع فزاعة التطرف كرد على المطالبة بالنسبية، وقسم آخر يعود الى نغمة "سطوة السلاح غير الشرعي"، ليبقى القسم المتمسك علنا بالاصلاح ينادي به ليل نهار ولا يقوم بأي خطوة حقيقية باتجاهه.

وتجاري وكما درجت العادة وسائل الاعلام التابعة بمعظمها لأحزاب محلية سياسة هذا الحزب أو ذاك، فتتبنى وجهة نظره من دون التدقيق فيها، فتصبح بعض الاصلاحات المتعارف عليها دوليا في تقارير اخبارية او مقالات وتحقيقات صحافية منحازة سياسيا، بمثابة صفعات توجه للتركيبة اللبنانية الفريدة، حتى أنّها قد تتحول في بعض الأحيان ومن حيث لا ندري قنابل موقوتة تهدد الدولة بمؤسساتها وتركيبتها طالما هي لا تؤمن المحاصصة الطائفية المعتمدة منذ عشرات السنوات.

ونظرا الى كون الحصول على تعهدات من الكتل السياسية بعدم تجديد ولاية مجلس النواب لمرة ثالثة، يبدو شبه مستحيل، لن نبالغ بالقول ان الشعب اللبناني يتحمل وحيدا مسؤولية ما آلت اليه الأمور، فمن سكت عن تمديد أول وثان سيسكت عن كل "ابداعات" هذه الطبقة ولن يجد بالاصلاحات الانتخابية الا موضوعا ثانويا لا يثير اهتمامه!

الإعلام بخدمة الأحزاب وفوبيا الطائفية ترسم أسس القانون الانتخابي

محمد علوش
(موقع "النشرة" الالكتروني)

منذ العام 1992 يعاني لبنان من "أزمة حكم"، فالنظام السياسي الذي ألبسه الخارج لهذا الوطن لم يكن يوما على قياسه، فتم تهميش عدد من الأحزاب ونفي "شخصيات وأفكار"، في سبيل تقاسم السلطة. ولأن القانون الانتخابي هو المدخل لأي نظام سياسي، كان لا بد من "خياط" يخيط قانون الانتخاب الامثل لتحقيق الاهداف. بعد اجراء الانتخابات عام 2008 حسب قانون "غير منصف" والتمديد للمجلس، عاد الحديث عن قانون الانتخاب الى الواجهة بصفته المدخل لأي حل. شكلت اللجان منذ ثلاث سنوات ولا تزال تُشكل، داخل مجلس النواب وخارجه، وبعد اشهر من البحث لم تتغير مواقف الاحزاب من القانون الانتخابي، فتيار "المستقبل" يرفض النظام النسبي متذرعا بمعضلة "السلاح غير الشرعي" وهو يعتبر ان "حزب الله" يستطيع تغيير مجرى الانتخابات في المناطق التي يسيطر عليها. ويشير "المستقبل" الذي تحالف مع حزب "السلاح غير الشرعي" بانتخابات 2005 الى ان القانون المختلط الذي ينتج 68 نائبا حسب النظام الاكثري و60 نائبا حسب النظام النسبي وبتقسيم "مرسوم" للدوائر، هو الحل الافضل. أما بالنسبة الى "التيار الوطني الحر" الذي حارب بداية دفاعاً عن اقتراح "القانون الارثوذكسي"، يطالب اليوم بقانون على اساس النظام النسبي يؤدي الى "مناصفة فعلية لا شكلية"، ولكن المشكلة بنظره أن اقرار أي قانون جديد يحتاج لارادة صادقة من القوى السياسية. ورغم تحالف "التيار" و"القوات"، فإن القانون الانتخابي لا يزال نقطة خلاف، فالاهم بالنسبة الى "القوات" هو "التمثيل الوطني"، ويعتبرون ان "النسبية لا تشكل قيمة مطلقة" فهي ستؤدي "لفرفطة" القوى السياسية الموجودة وتمهيد الطريق أمام المتطرفين. ولكن النسبية المطلقة المرفوضة من تيار "المستقبل" و"القوات اللبنانية" تشكل مادة دسمة في بحث أي اصلاح انتخابي، ويرفع لواء هذا الطرح حركة "أمل"، و"حزب الله"، اضافة لفئة كبيرة من جمعيات المجتمع المدني التي تطالب بقانون انتخابي نسبي يساهم بتغيير ولو بسيط في تركيبة السلطة. كل ذلك رغم اعتبار البعض منهم بأن النظام النسبي سيخدم نفس الموجودين في السلطة اليوم، وأن الاصلاح لا يكون بإضافة بند أو أكثر على قانون الانتخاب بل يطال كل ما له علاقة بالانتخابات وعلى رأسهم الاعلام. وللتذكير فإن الاعلام يسمى بالسلطة الرابعة نظرا لتأثيره الكبير على الجمهور. من هنا، يفترض بالاعلام ان يكون السبّاق بشرح أنواع القوانين الانتخابية للمواطنين، والضغط على المشرّعين لأجل فرض اصلاحات اساسية في أي قانون انتخاب متطور، فالاصلاح بشق اساسي منه يطال الاعلام نفسه لجهة الاعلان والاعلام الانتخابيين. لكن في لبنان المنقسم عاموديا وافقيا بفعل الدين والسياسة والمال، شاح الاعلام عن رسالته وأصبح تابعا لحزب ورأسمالي وطائفة يهدف السياسيون من أي قانون انتخابي الى الحفاظ على مواقعهم ومعرفة النتيجة الانتخابية المتوقعة لأي اقتراح، فالهدف هو الحفاظ على الكرسي بذريعة "الطائفة والمذهب"، فينشر "الطائفيون" عبر "منابرهم الاعلامية" رائحة الخوف من الاخر ليشدوا عضد الناخبين ولا يعود للقوانين الانتخابية معنى، فمن ينتخب عندها هو تعصب المواطن لا عقله.

ما المطلوب من وسائل الإعلام لتحريك عجلة الإصلاحات الانتخابية؟

مي الصايغ
("الجمهورية")

تكتفي غالبية وسائل الإعلام اللبنانية بمواكبة ونقل تصريحات المسؤولين السياسيين من دون ان تغوص في العمق في مناقشة الإصلاحات الإنتخابية، فمقاربتها تقتصر على ملامسة القضايا من دون تشريحها، بشكل لا يساعد على فتح الباب امام نقاشات قانونية وتثقيفية وتوعية الرأي العام، الذي من شأنه ان يشكّل قوى ضاغطة لاقرار قانون انتخابي يجمع ما بين التمثيل الصحيح ويساهم بتجديد الطبقة السياسية. وفي الوقت عينه وحتى لو ناقشت وسائل الاعلام هذه الإصلاحات فإنّ معظمها يُعرض في إطار دعائي، كونها تؤيّد طرفاً سياسياً على حساب آخر.

حالياً، يتركّز عمل لجنة التواصل النيابيّة المُكلّفة إعداد قانون انتخاب جديد على مناقشة مشروع القانون المختلط. مشروع قانون تقدّم به تيار "المستقبل" و"اللّقاء الديموقراطي" و"القوات اللّبنانية"، وينصّ على انتخاب 68 نائباً على أساس النظام الأكثري و60 نائباً وفق النظام النسبي. على الضّفة المقابلة، تقدّم رئيس مجلس النواب نبيه برّي بمشروع قانون ينصّ على المناصفة بين هذين النظامين، أي انتخاب 64 نائباً على أساس الأكثري مقابل 64 آخرين استناداً إلى النسبي. فإذا نظرنا الى كيفية مواكبة وسائل الاعلام لهذه المناقشات، نجد انّ القسم الكبير منها يكتفي بعرض وجهات نظر أبرز الكتل المُمسكة بمفاصل العمل السياسي في لبنان، والتي تنظر الى مشروع القانون الانتخابي بمنطق الربح والخسارة، من دون ان يفرد مساحة للخبراء الذين في إمكانهم مقاربة المسائل بمنظار قانوني بحت.

في المحصّلة، لا يبدو أنّ تركيبة النظام السياسي في لبنان حالياً تسمح بأن ينتج اعتماد النسبية أو غيرها في الانتخابات، قوى سياسية غير القوى المسيطرة حالياً، فالإنقسام القائم بين مختلف مكوّنات المجتمع، لن ينتج عنه إلّا رؤساء طوائف ومذاهب. والمطلوب من وسائل الإعلام تسليط الضوء على الاصلاحات الانتخابية وان تكون بمثابة محرك لاقرارها. فليست حقوق المسيحيّين وحدها المهضومة، فهم كالمسلمين تنتهك حقوقهم الانسانية يومياً. فالاثنان يريدان الأمن والمساواة والحرّيات والعمل والبنى التحتية والضمان الصحّي. وأحلم يوماً ما أن أختار المرشح الذي يمثّلني على أساس برنامجه السياسي، فلا أضطر إلى الاختيار بين نواب قضاء عاليه على أساس طائفتهم.

ولن أتردّد حينها في التصويت لمرشح حتى ولو كان بوذياً، إذا كان لديه برنامج يعبّر عن طموحات شباب باتوا يشعرون بأنّ السبل تضيق أمامهم في وطنهم، وهم فقط على قيد الصمود وليس الحياة. وبتّ أقارن نفسي بالمواطن الدانماركي الذي سبق واطّلعت على تجربته في انتخابات المجالس الإقليمية والبلدية في تشرين الثاني 2013، الذي لديه الحقّ في اختيار المرشح الذي يراه مناسباً ومن ثمّ يحاسبه إذا أخطأ، وأتساءل لماذا نحن نعود كلّ أربع سنوات للمشاركة في العرس الانتخابي الذي بات ترفاً اليوم، لإيصال القوى عينها إلى البرلمان، الذي أضحى على شاكلة دولة الطوائف لا دولة المواطن؟

الإخراج:
مي شريم

مهارات

يصدر هذا الملحق بدعم من الإتحاد الأوروبي ضمن مشروع "التعبئة والمناصرة المدنية من أجل الاصلاح الانتخابي" مع كل من جريدة "النهار" و"السفير" و"الأخبار". المحتويات من مسؤولية "مؤسسة مهارات"، ولا تعكس بأي حال آراء الإتحاد الأوروبي.